خصائص المنظومة المحاسبية الجيدة
بحث تطبيقي على الوحدات الاقتصادية العاملة في مدينة مصراتة

أ. السنوسي امحمد عبد العالي / قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

الملخص :

يهدف البحث إلى توفير حد معقول من الثقة والثبوتية والمعرفة والإلمام بالجوانب الفنية للمنظومات المحاسبية ، والتي يجب أن يوافيها المحاسب لمصمم هذه المنظومات ، ويتابع تنفيذها ، وتشغيلها فيما بعد ، وبالتالي فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق تكامل بين علمين رئيسيين هامين وهما المحاسبة والحاسب الآلي.

كجانب نظري تم البحث في متون الكتب المتاحة والمتخصصة في مجالات المحاسبة والحاسب الآلي ونظم المعلومات المحاسبية ، كما تم استخدام أسلوب الاستبيان للحصول على مزيد من المعلومات المستقاة من الواقع العملي من أفراد العينة المنتقاة من مجتمع البحث .

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مرحلة تصميم المنظومات ذات أهمية بالغة في رسم المخطط الشامل لعمل المنظومة ، وفيها يحدد ما يمكن أن تحققه المنظومات من أهداف وفوائد ذات أثر ملحوظ على الأداء والدقة والسرعة وتخفيض التكلفة .

يوصي البحث بضرورة امتلاك الوحدات الاقتصادية للمنظومات المحاسبية المتطورة ، والاستعانة بالمختصين في مجالي المحاسبة والحاسب الآلي عند تصميم هذه المنظومات ، كما يوصي البحث بضرورة أن يتم تحليل المنظومة وتجزئتها حسب خطوات الدورة المحاسبية وتوفير متطلبات وخصائص كل مرحلة على حدة ، وصولاً إلى المنظومة المتكاملة ذات الخصائص الجيدة المؤثرة والمفيدة في تحقيق عدة أهداف وعلى مختلف الاصعدة .

Abstract :

The research aims to provide a reasonable level of confidence, knowledge, and familiarity with the technical aspects of the accounting systems. Which must be provided by the accountant to the designer of these systems, and follow up their implementation and operation later. So this research aims to achieve the integration of two main important science, accounting and computer.

As a theoretical aspect, research was conducted on the available books specialized in the fields of accounting, computer and accounting information systems. The Questionnaire method was also used to obtain more information derived from the practical reality of selected sample members of the research community.

The research reached a number of results. The most important of which is that the design stage of the systems is very important in drawing the overall plan of the system's work. In which it determines what the systems can achieve the objectives and benefits that have a marked impact on performance, accuracy, speed and cost reduction

The research recommends that the economic units should owning the advanced accounting systems, and to use the specialists in the fields of accounting and computer in the design of these systems. Also, the research recommends that the system should be analyzed and disaggregated according to the steps of the accounting cycle and provide the requirements and characteristics of each stage separately. This is to get the full accounting system Effectively and useful in achieving several goals and at various levels.

المقدمة :

أصبحت تكنولوجيا المعلومات أداة هامة وفاعلة في انجاز العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية بشكل عام ، وذلك نظراً لما توفره هذه الأداة من مزايا وخصائص ذات أثر إيجابي على سرعة إنجاز العمل المحاسبي من جهة ، واظهاره بالشكل المطلوب الذي يفي باحتياجات الأطراف العديدة من جهة أخرى ، كما أن استعمال تكنولوجيا المعلومات

وتطورها بشكل متسارع يوماً بعد يوم أدى إلى تغير مستمر وسريع في طرق تجميع البيانات وإدخالها ، وكذلك وفر مرونة كبيرة في إعداد ومعالجة التقارير المالية واستخراج القوائم المالية المختلفة المطلوبة في نهاية الفترة المحاسبية .

وقد كان التأخير في الحصول علي النتائج عند إتباع الأنظمة اليدوية أحد العوامل الأساسية التي لفتت نظر رجال الإدارة إلى استخدام الوسائل الآلية المحاسبية (الحواسيب) كلما أمكن إلى ذلك سبيلاً ، بعد أن كبر حجم المنشأة الاقتصادية وزادت حاجة الأشخاص المسئولين في المستويات الإدارية المتعددة إلى بيانات دقيقة وسريعة عن أوجه النشاطات المختلفة في الوحدة الاقتصادية .

إن استعمال الحاسوب قد ساهم مساهمة فعالة في إجراء العمليات التشغيلية المختلفة من تجميع وترحيل للعمليات المحاسبية التي كانت تجري في الدفاتر والسجلات في حالة النظام اليدوي ، إذ أمكن إنجاز هذه العمليات بسرعة ودقة كبيرتين ، ولا يمكن خلال هذه المرحلة الاستغناء عن المحاسب لأن القيام بهذه العمليات يستلزم الإعداد المسبق والبرمجة والمصممين في أداء معالجة البيانات ألكترونياً ، وعليه فإذا ما أراد المحاسب أن يبقى دوره قائماً ومهماً فلابد من إلمامه بكيفية برمجة الحاسب الآلي الالكتروني وتشغيله ، لكي يتمكن من إجراء العمليات اللازمة . (يحي ، 2001 : 138)

وفي هذا الإطار ، وتغطيةً لجوانب البحث فإن البرمجيات إحدى أهم الأدوات التي يستند عليها استخدام التقنية في العمل المحاسبي ، ويمكن تعريف هذه البرمجيات في شكل مبسط بأنها التعليمات والمعادلات والرموز التي يتم ادخالها للحاسوب لتكون أساساً في عمل منظومات تحقق الأهداف المطلوبة، والتي يمكن التعبير عليها هنا بالمنظومات المحاسبية ، وهذه المنظومات يتم إعدادها وتجهيزها من قبل مختصين في مجال الحاسب الآلي ، ولكن وعلى اعتبار أن عمل هذه المنظومات هو عمل محاسبي صرف ، إذن لا بد لهؤلاء المختصين من الاستعانة بأطراف تكون ذات دراية وتخصص في مجال العمل المحاسبي ، وهذا ما يعبر عنه بضرورة التكامل والتناغم والتوافق بين المحاسب والمبرمج.

وعلى اعتبار أن إعداد هذه المنظومات هو مشروع وقرار يتم اتخاذه من قبل الإدارة ، وهذا المشروع تسبقه عدة مراحل من حيث دراسة الجدوى ودراسة مراحل تصميم المنظومة ، وهذه الأخيرة تنصب وبشكل شبه كامل على ما يوافيه المحاسب للمبرمج ، والبيانات والمعلومات التي يستقيها المبرمج من المحاسب ، والتي تلبي وتوافق تماماً أصول العمل المحاسبي السليم المتمشي مع المباديء والفروض المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، كما أنها تركز وبشكل رئيسي على المدخلات والمخرجات بأن تكون أولاً تغطي كل أوجه النشاط بدون استثناء ، وثانياً تغطي كل متطلبات التقارير والقوائم المالية المطلوبة لخدمة العديد من الأطراف .

تلك كانت المقدمة لما سيتم البحث فيه من حيث خصائص المنظومة المحاسبية الجيدة ، وذلك من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المنظومات ، مع تحقق أهداف وفوائد أخرى ذات قيمة .

الدراسات السابقة :

أولاً : دراسة عبدالأمير حسن ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 21 ، 2009 ، بعنوان " عملية المراجعة المحاسبية في ظل مكننة المعلومات المحاسبية " .

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود صعوبات متعددة أمام المراجع الخارجي عند القيام بعملية المراجعة لذا وجب ضرورة الاهتمام بكفاءة وفعالية العمليات بالإضافة إلى إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي للمنشأة لتوفير جو ملائم لاستخدام الحاسوب في عملية المراجعة .

تهدف الدراسة إلى دراسة المراجعة الآلية للمعلومات المحاسبية وبيان إجراءاتها وأساليبها والمخاطر الناجمة عنها واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل أو الحد من المخاطر .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. استخدام الحاسوب في المراجعة يزيد من درجة الثقة والحيادية والموضوعية في الحصول على المعلومات .
2. إن الحائز الأكبر لاستخدام المعالجة الآلية في عملية المراجعة هي السهولة في الحصول على المعلومات ، وبالتالي السرعة في اتخاذ القرارات مما يوفر الجهد والوقت .

كما تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

1. ضرورة إنشاء أنظمة الكترونية لكل منشأة بشكل ينسجم مع طبيعة عملها ، وذلك من خلال العمل على تحليل تكاليف النظام الالكتروني والعائد المتوقع الحصول عليه .
2. ضرورة إحتواء النظام الالكتروني على أساليب الرقابة الوقائية التي تمكن من تجنب الكثير من الأخطاء قبل وقوعها .

ثانياً : دراسة إبراهيم محمد علي الجزراوي ، لقمان محمد سعيد ، جامعة بغداد ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75 ، 2009 ، بعنوان " أدوات تكنلوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية.

تركز الدراسة على أهمية دور أدوات تكنلوجيا المعلومات (الأجهزة ، البرمجيات ، قاعدة البيانات) واعتبارها عنصراً مؤثراً في نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية بشكل عام ، نظراً لما توفره هذه الأدوات من معلومات ملائمة وسريعة تساعد هذه الوحدات في إنجاز أعمالها بكفاءة وفاعلية وفي الوقت المناسب .

وتتلخص مشكلة البحث بوجود تداخل في عمل تكنلوجيا المعلومات ضمن إطار عمل نظم المعلومات المحاسبية ، وفقدان تحليل دور تلك التقنيات نتيجة لذلك التداخل ، مما يجعل عملية الاعتماد على تلك الأدوات مفقوداً لعدم معرفة المصمم وبشكل مسبق انعكاسات تلك الأدوات في كفاءة تشغيل نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية مخرجاتها في مجال صناعة القرار .

يرتبط هدف الدراسة بتحليل الدور الذي تلعبه أدوات تكنلوجيا المعلومات في رفع كفاءة وفاعلية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ، وانعكاسات هذا الدور في إعادة تقويم تلك النظم وفق رؤية تجعل منها نظم معلومات شاملة ، ويعد هذا بحد ذاته توجهاً حديثاً في عمل نظم المعلومات المحاسبية .

ومن النتائج التي تم التوصل إليها أنه هناك أثر لاستخدام البرامج في نظام المعلومات المحاسبية عن طريق ما توفره هذه البرامج من الوقت والجهد المبذول لإنجاز العمل المحاسبي من خلال الحصول على المخرجات المطلوبة من المدخلات المختلفة خلال تطبيقات هذه البرامج ، وكذلك زيادة فاعلية النظام عن طريق إعداد وعرض التقارير المالية في الوقت المناسب ، وبالشكل الذي يضمن تحقيق الفائدة للمستخدمين .

وقد تم سرد مجموعة من التوصيات من أهمها : " ضرورة جعل أدوات تكنلوجيا المعلومات من السهولة والسرعة في الحصول على المعلومات ومعالجتها وخزنها بأقل التكاليف والجهد ، وهذا بدوره يؤدي إلى التطور الهائل في العمل المعرفي ، وكذلك ينبغي على المحاسب أن يكون مواكباً للتطورات في مجال استخدام تكنلوجيا المعلومات لأنها أصبحت حقيقة لا مفر منها بسبب التغييرات السريعة في كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية ".

ثالثاً : دراسة خلود عاصم ، محمد إبراهيم ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013 ، بعنوان " دور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية " .

كان سؤال مشكلة الدراسة كالتالي " هل هناك إمكانية لتوظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ، في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟.

هدفت الدراسة إلى بيان دور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في جودة المعلومات المحاسبية ، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها " تتسم المعلومات المحاسبية بجودة عالية في ظل توظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصالات" ، كما تم ادراج مجموعة من التوصيات منها على سبيل المثال لا الحصر " توظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في نظم المعلومات بشكل عام والنظام المحاسبي بشكل خاص لمعالجة وتوصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب ، لترشيد القرارت الاستثمارية "

رابعاً : دراسة بشير عبدالله المليمدي ، علي الطيب الزواوي ، جامعة مصراتة ، خريف 2017/2016 : بعنوان " متطلبات التسجيل والقيد المحاسبي في الوحدات الاقتصادية ، دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية العاملة في مدينة مصراتة ".

هدفت الدراسة إلى ما يلي :

1. التعرف على متطلبات التسجيل والقيد المحاسبي في الوحدات الاقتصادية.
2. نشر وإدراك مدى أهمية تحديد متطلبات التسجيل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية.
3. دراسة كل الإجراءات الواجب اتخاذها قبل البدء في التسجيل المحاسبي لضمان عدم التوقف أو الوقوع في خطأ.
4. اعتبار أن عملية التسجيل المحاسبي هي مدخلات يجب ضبطها لغرض الحصول على مخرجات سليمة متوافقة مع احتياجات الوحدة الاقتصادية.

وقد تم صياغة سؤال مشكلة الدراسة كما يلي : ما هي متطلبات عملية التسجيل والقيد المحاسبي في الوحدات الاقتصادية ، كما أن فرضيات الدراسة تمحورت حول وجود علاقة بين متطلبات التسجيل والقيد المحاسبي مع كل من الفروض والمبادئ المحاسبية وكذلك مع السياسات المحاسبية وأخيراً مع عناصر النظام المحاسبي .

وفي الدراسة تم التوصل إلى مجموع من التوصيات من أهمها : لإتمام عملية التسجيل والقيد المحاسبي يتطلب الأمر دراسة كل عناصر النظام المحاسبي وضرورة توفيرها وتشغيلها بكفاءة وفاعلية لتكون العامل الرئيسي في نجاح وإتمام عملية القيد المحاسبي بالشكل المطلوب .

كما تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها :

1. الدعم المادي والفني لمرحلة التجهيز للقيد والتسجيل المحاسبي لها دور مهم في نجاح هذه المرحلة وتحقيق أهدافها.
2. تحديث وتطوير متطلبات التسجيل والقيد المحاسبي كلما أمكن إلى ذلك سبيلاً وسد الثغرات والفجوات إن وجدت.

مشكلة البحث :

من خلال الدراسات السابقة ، يتضح أنها تركز على ضرورة وجود المنظومة المحاسبية ، والاعتماد على الحاسب الآلي كأداة ذات تقنيات وفائدة عظيمة وفعالة لإنجاز الكثير من خطوات العمل المحاسبي مع المحافظة على الدقة وتوفير خاصية التسليم في الوقت المناسب .

" فالتقنية المعلوماتية الحديثة تنظم عمل منظمات الأعمال ، ومنها يتدفق مجرى المعلومات الحيوية والقرارات اللازمة لإدارة وتوجيه وتنفيذ أعمال وأنشطة المنظمة ، بمعنى آخر تعتبر تقنية المعلومات بمثابة مصدر إثراء لحياة ونمو واستمرار المنظمة ، ولعمل وظائفها وأنشطتها وعملياتها" . (جمعية المجمع العربي، 2001 ، ص 338)

وما يميز هذا البحث هو الحداثة لعدم وجود بحوث مماثلة له – هذا على حد علم الباحث – وأنه يزيد خطوة للأمام بفتح أفاق جديدة تكون مجالاً رحباً وخصباً لاستمرار البحث ، وعلى اعتبار أن المنظومة المحاسبية أصبحت واقعاً يفرض نفسه ، وذلك بأن يتم التركيز على ما يجب عمله والانتباه إليه أثناء إعداد وتجهيز المنظومات المحاسبية ، على اعتبار أن المنظومات المحاسبية كغيرها من المشاريع تمر بثلاث مراحل تبدأ بمرحلة دراسة الجدوى ثُم مرحلة التصميم وأخيراً التشغيل التجريبي والنهائي ، وفي مرحلة التصميم يتم اتخاذ كافة التدابير والاستعدادات والاحتياطات ليتم تجهيز منظومة محاسبية ذات كفاءة وفعالية عالية بأكبر قدر ممكن .

ومن جهة أخرى واستناداً إلى أن المحاسب هو المنوط به تحديد محتويات المنظومة وخطوات تشغيلها، وكذلك المخرجات الناتجة عنها ، كما أن المهندس المبرمج هو المكلف بتتبع النموذج التصميمي المحاسبي ، وتحويله إلى منظومة ذات شاشات وأيقونات سهلة التطبيق من قبل المستخدمين المختلفين ، ومن هذا المنطلق تبرز مشكلة البحث في شكل سؤال يفرض نفسه ذو أبعاد وجوانب عديدة : ما هي الخصائص والمزايا والقواعد والأسس التي يجب أن تتمتع بها المنظومات المحاسبية ، وهذه المزايا والخصائص يتم دراستها ومحاولة توفيرها في مراحل تصميم المنظومة وبشكل يسبق مرحلة التشغيل التجريبي أو النهائي ، ومن نافلة القول أن الاجتهاد في تحديد ودراسة وتمحيص هذه الخصائص والمزايا يكون ذو علاقة طردية مع كفاءة عمل المنظومة وتحقيق الاستفادة القصوى التي خطط لها في مراحل الدراسة الأولية .

وبتوضيح أكثر فإن مشكلة البحث تتركز حول السؤال الرئيسي التالي : ما هي الخطوات والاستعدادات والخصائص والمزايا والشروط التي يجب أن تتصف وتعمل بها المنظومات المحاسبية ، وصولاً إلى الهدف الذي أنشئت من أجله هذه المنظومات من جهة ، وتجنباً وتلافياً لأي فشل أو خلل قد يقع عند تفعيل وتشغيل هذه المنظومات من جهة أخرى ؟ ، وهذا التساؤل ينتج عنه تساؤلات فرعية مفادها ما هي الخصائص والمزايا التي يجب الالتفات والانتباه إليها عند دراسة وتجهيز المنظومات المحاسبية ، وكذلك عند البدء في عملية التشغيل ، وأخيراً عند تحديد المخرجات المطلوب الحصول عليها من هذه المنظومات ؟ .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من حيث كونه طريقة وأسلوب ومنهج عمل يجب الانتباه إليه والتركيز عليه عند التفكير في إعداد المنظومات المحاسبية ، هذا علاوة على حداثة مثل هذه البحوث وعدم التركيز عليها من كل الكتاب والباحثين بالشكل الذي يمكن أن يوضح هذا الأسلوب أو الطريقة أو المنهج المبني على أسس علمية حديثة تلبي احتياجات مختلفة في آن واحد ، فضلاً عن تقارير آنية أو حسب الطلب ، أي بمعنى آخر لتلبية عرض واستخدام تقارير مختلفة واحتياجات مختلفة وآنية في آن واحد .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يلي :

1. التعريف بالشروط والخصائص والمزايا التي يجب أن تشتمل عليها المنظومات المحاسبية .
2. توفير قدر معقول من الخصائص والشروط والمزايا للمنظومات المحاسبية ، التي نتجت عن تجارب عملية استغرقت زمناً طويلاً ووضعها جاهزة بين يدي القاريء للاعتماد عليها والإستفادة منها .
3. بيان الترابط والتكامل والتنيسيق الواجب توافره بين المحاسب المصمم والمهندس المبرمج والمحاسب المستخدم للوصول إلى منظومة محاسبية تحقق الهدف المطلوب .
4. بيان وتحديد بعض العلاجات لمشاكل قد تكون موجودة بمنظومات تعمل بالوحدات الاقتصادية .

مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث هو الشركات الاقتصادية العاملة في مدينة مصراتة المتمثلة في الشركات الصناعية والتجارية والخدمية ، أما عينة البحث فهم المحاسبون المصممون والمستخدمون للمنظومات المحاسبية ، وكذلك مهندسو الحاسب الآلي المبرمجون للمنظومات المحاسبية .

منهجية البحث :

يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج التحليلي لمحتويات مصادر البيانات المتاحة والمتوفرة ذات العلاقة في مجالي الحاسب الآلي والمحاسبة والعمل المحاسبي على حد سواء ، ومن خلال الاطلاع على الكتب والمصادر العلمية التي تناولت المنظومات المحاسبية ، والتعرف على ما تم تناوله سابقاً من نقاط يمكن تمييزها كخصائص وشروط وثوابت يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم وبرمجة وتشغيل المنظومات المحاسبية ، واسقاط ذلك على الحياة العملية للتعرف والحصول على إضافة جديدة نشأت وتمخضت عن الممارسة العملية لهذا الجانب ، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام صحيفة الاستبيان من النوع المفتوح ، تكون فيه الإجابة غير محددة ومتروكة بشكل مفتوح وإعطاء فرصة للمستجيب بأن يكتب ما رأه أو لامسه في الممارسة العمليه من نقاط جديدة تخدم تصميم أو برمجة أو استخدام المنظومات المحاسبية ، وتم توزيع صحيفة الاستبيان على

المحاسبين المصممين والمستخدمين للمنظومات المحاسبية وكذلك المهندسون المبرمجون للمنظومات المحاسبية ، وذلك من أجل الحصول على الإيضاحات والبيانات والنقاط ذات العلاقة بتحقيق أهداف البحث ونفي أو اثبات تساؤلاته ، والوصول إلى نتائجه وتوصياته .

خطة البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول : النظام المحاسبي الالكتروني (التعريف بالنظام وفوائده)

المبحث الثاني : خصائص المنظومات المحاسبية في الأدب المحاسبي .

المبحث الثالث : خصائص المنظومات المحاسبية في الواقع العملي .

المبحث الأول : النظام المحاسبي الآلكتروني (التعريف بالنظام وفوائده)

تعريف نظام المعلومات المحاسبية AIS :

" يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية " (عدنان قاعود ، 2007 ، ص 50)

الهدف الأساسي للنظام :

هو تجميع وتلخيص وتشغيل النظام المحاسبي الالكتروني وتوفير المعلومات المحاسبية الضرورية التي تحتاجها الإدارات المختلفة في صنع القرارات عند إنجازها لوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، ويكون ذلك في الوقت المناسب ، وأيضاً بالموثوقية والتكلفة والكمية والنوع المناسب ، على أن تعكس هذه المعلومات والمخرجات المتحصل عليها أحداث الماضي وصورة الحاضر ، وتوقعات المستقبل لنشاطات المنظمة (الطائي ، سلامة ، 2012 ، ص 47) .

مقومات نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية :

إن أي نظام محاسبي يستخدم الحاسوب ، يعتمد على مقومات أساسية لا بد من توافرها حتى يتسنى لهذا النظام تحقيق أهدافه ، ومن أهم هذه المقومات ما يلي : (عدنان قاعود ، 2007 ، ص 61)

1. **أجهزة الأنظمة الالكترونية :**

وتتألف هذه الأجهزة من مجموعة متكاملة من الأجهزة المتصلة فيما بينها للقيام بالعمليات المحاسبية والمنطقية .

2. **البرامج والإرشادات الأساسية :**

تمثل البرامج سلسلة من التعليمات التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها ، وترشده إلى تشغيل البيانات ، وهي تمثل أوامر مكتوبة بلغة معينة ، موجه لوحدة التشغيل المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة ، وتدخل هذه الأوامر في تصميم البرامج .

3. **اللوائح والمستندات :**

يجب أن تتوفر لأي نظام تشغيل يعتمد على الحاسوب مجموعة كاملة من المستندات واللوائح ، التي تعتبر إحدى مكونات الرقابة على النظام بالإضافة إلى كونها من أهم وسائل الاتصال داخل هذا النظام .

4. **الأفراد وإدارة الحاسوب :**

تعتبر إدارة الحاسوب الوحدة الإدارية المسؤولة عن تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة ، ضمن التفويض العام المعطى لها ، وتتطلب أهمية هذه الإدارة ضرورة تنظيمها بشكل مناسب ، توضح فيه مراكز السلطة والمسؤولية ، وأساليب اعتماد الأعمال وإقرارها ، وتتحدد من خلاله وبشكل واضح حدود السلطات الممنوحة ، والمسؤولية الملقاة على كل قسم من الأقسام وكل فرد من الأفراد .

5. **الضوابط الرقابية :**

ويقصد بها كافة الإجراءات الرقابية المتبعة لضمان سلامة التشغيل الالكتروني للبيانات ، وتتضمن كلاً من إجراءات الرقابة اللازمة لضمان صحة البيانات كمدخلات ، وإجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل ، وإجراءات الرقابة على البرامج والملفات ، بالإضافة إلى إجرءات الرقابة على الجهاز نفسه .

أهمية استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية (العبيدي ، 2010 ، ص 11 – 12) :

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في العديد من الوحدات الاقتصادية من حيث كبر حجمها واتساع نشاطاتها الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك من توليد كم هائل من البيانات المختلفة ، فقد نشأت الحاجة إلى استخدام الحاسبات الإلكترونية يهدف التمكن من تشغيل تلك البيانات وانتاج المعلومات منها بالاستفادة من القدرات الهائلة والمتعددة التي تمتاز بها تلك الحاسبات.

وبما أن نظام المعلومات المحاسبية يتعامل مع العديد من البيانات التي تنشأ في الوحدة الاقتصادية ويتم الحصول عليها من خلال الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية ، وكذلك من خلال العلاقات المتعددة مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الاقتصادية ، فقد اصبح من الضروري اللجوء إلى استخدام الحاسبات الإلكترونية ومحاولة الاستفادة من الخصائص العديدة التي تتمتع بها الحاسبات الإلكترونية والتي يمكن أن تتمثل بكل من :

1. **السرعة** : تعالج الحاسبات الإلكترونية البيانات بسرعة هائلة جداً بحيث تستطيع أن تنفذ ما يزيد عن مليون عملية حسابية أو منطقية في الثانية الواحدة ، وتقاس سرعة الحاسبات بوحدة الزمن تسمى نانو ثانية ، وهي تعادل جزء واحد من ألف مليون ثانية.
2. **حجم الذاكرة الكبير** : يمتلك الحاسب الآلي ذاكرة قوية ، إذ تستطيع أن يخزن البيانات في الذاكرة الرئيسية أو ذاكرة ثانوية ، كما يمكن استرجاعها من هذه الذاكرة في وقت زمني يقاس بأجزاء الثانية ، وان خاصية التخزين والاسترجاع لكميات كبيرة من البيانات وفي فترات زمنية متناهية في الصغر تجعل من الحاسب الآلي وسيلة غاية في الأهمية تميزها عن غيرها.

3. **الدقة وعدم الإجهاد** : من الصفات المعروفة للحاسب الآلي أنه يمكن أن يعمل بصورة متواصلة لأوقات طويلة من غير كلل أو ملل أو أي إجهاد يذكر ، ويقوم بتكرار العمليات لأي عدد من المرات بدون أي خطأ أو تغيير وبدقة متناهية في معالجة البيانات في الحالات التي تكون البيانات والتعليمات المدخلة إليه صحيحة وسليمة ، وعلى افتراض أن الأجهزة تكون خالية من أي عطب وأن الصيانة متوفرة لها بشكل مستمر.

إضافة لما تقدم يمكن القول أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجالات عمل نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية هذا النظام – بكافة نظمه الفرعية– إذا ما تم التعرف من قبل المحاسب على أهم التأثيرات والمجالات التي يمكن أن تستخدم فيها الحاسبات الإلكترونية، وبما من شأنه أن يسهل عمل المحاسب ويعطيه مجالاً واسعاً يساهم في خدمة أهداف الوحدة الاقتصادية التي يعمل ضمن نطاقها بصورة اكثر فاعلية .

العلاقة بين دور الحاسوب والعمل المحاسبي (المحاسبة المالية) (عبداللطيف حمزة ، 2000 ، ص 22):

يستند العمل المحاسبي بشكل أساسي على الدورة المحاسبية ، حيث تمثل الدورة المحاسبية تجسيداً للتشريعات المالية ، وما يصحب تطبيق الدورة المحاسبية من أسس ومباديء ومفاهيم محاسبية ، هي كلها تصب وتخدم تنفيذ هذه الدورة المحاسبية الفنية

وتعد عملية إدخال البيانات الخطوة الاولى لتشغيل النظام الآلي ، ولا يمكن الاستغناء عن هذه العملية في التشغيل الالكتروني للبيانات ويستوجب القيام بها من قبل المحاسب نفسه لأنه بدون تدخل المحاسب لا يمكن للحاسوب إدخال البيانات , حيث يعد المحاسب المغذي الأول للحاسوب بالبيانات عن طريق المستندات والتعليمات وغيرها .

يرتكز دور الحاسوب على القيام بالوظائف الفنية للدورة المحاسبية ، حسب ما يقتضيه النظام المالي من توجيهات ، في حين يتجلى دور المحاسب بالحضور التام والمطلق في كل خطوات عمل النظام الآلي، بدء من التصميم وحتى اتمام مرحلة التشغيل النهائي والحصول على المخرجات المطلوبة ، ويمكن بيان هذين الدورين في النقاط التالية :

1. يقوم الحاسوب بعمليات إعداد القيد المحاسبي ، ومعالجة عمليات الترحيل وإصدار القوائم المالية، وتوصيل القوائم المالية إلى متخذي القرار .
2. يدير الحاسوب ويوفر قاعدة البيانات ، وهي مجموعة من البيانات المخزنة في ملفات مترابطة، وبعبارة أخرى هي مجموعة السجلات المنسقة المركزية والمترابطة مع بعضها البعض ، علاوة على ذلك يمنح الحاسوب المستخدمين مزايا تمكنهم من إنشاء قاعدة بيانات جديدة أو تعديل أو الاستعلام عن قاعدة بيانات قائمة . (محمود الطبري ، 2003) .
3. يقوم المحاسب بوضع التشريعات المالية والأسس والمبادئ وتفسير وتعديل نتائج القوائم المالية .
4. على المحاسب أن يقوم بتجميع البيانات بكفاءة من مصادرها ، مع تحديد كيفية إدخال هذه البيانات إلى الحاسوب وتخزينها والمخرجات الناتجة عنها (أحمد الأمين ، 2010) .
5. " أعلنت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية العالمية المتخصصة في مجال المحاسبة عن حاجتها إلى مفاهيم الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات لتكون جزءاً من المعرفة، والمهارات، والقدرات للمهن المحاسبية. وإن مثل هذه الجمعيات والمنظمات تعلن بأن مهنة المهنيين المتخصصين في المجال المحاسبي ينبغي أن يكونوا قادرين على تطبيق

برامجيات التطوير والتحسين المنتجة، مثل صفحات الجداول وبرامجيات محاسبية محددة، وأن يكونوا قادرين على تفسير وتكامل وتطبيق تكنولوجيا المعلومات " (منتدى شبكة المحاسبين العرب ، 2007) .

6. إن العديد من الوظائف التقليدية المحاسبية ، قد دمجت وشملت في نظم تتطلب خليط جديد من المعرفة التكنولوجية والمحاسبية، وإن تخصص نظم المعلومات المحاسبية هو مصمم لتقوية أواصر هذا النوع من الدمج ، وتزويده بالمعرفة ومجموعات المهارات لمواجهة هذه التحديات والفرص الجديدة لعالم تكنولوجيا المعلومات والتعامل معها (منتدى شبكة المحاسبين العرب ، 2007) .
7. على المحاسبين أن يأخذوا دوراً أكثر فاعلية في تزويد واستقراء المعلومات المالية وغير المالية عن أنشطة المنشأة التي يعملون فيها ، وأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها قد تم صياغتها على شكل برامج ملائمة للحاسب الآلي (محمود الطبري ، 2003) .
8. " إن استخدام تقنية الحاسوب أصبحت هي القلم الذي يكتب به المحاسب والوسيله التي تظهر فكره والسياره التي توصل المنشأه الي بر الامان، لذا لابد للمحاسب ان يكون رشيد كيساً فطناً يعرف ماذا يريد ، ومتي وكيف حتي يكون اختياره لنظامه اختياراً رشيداً " (محمد البنا ، 2007).
9. للمحاسبين دور هام في تطوير وتقييم مقاييس الرقابة والأمان في نظام المعلومات المحاسبي، فهم يعملون عن قرب مع مصممي النظم أثناء تطوير نظام المعلومات المحاسبي ، حتى يتم التأكد من أن مقاييس الرقابة والأمان مناسبة وكافية (عمر ذكي ، 2015 ، ص 3) .
10. اتجاه معظم المنشآت لاستخدام الحاسبات الآلية بكافة أحجامها ، ولهذا ينبغي على المحاسب أن يتعلم ويكتسب المهارات اللازمة للتعامل مع هذه الأجهزة والأنظمة سواء من ناحية التحليل أو التصحيح أو التنفيذ أو التقييم (عمر ذكي ، 2015 ، ص 3) .

أهداف وفوائد استخدام المنظومات والبرمجيات المحاسبية :

إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن للحاسوب أهداف وفوائد يمكن أن تتحقق من جراء استخدامه والاعتماد عليه في المحاسبة والعمل المحاسبي ، ولكن بداية يمكن القول أن تحقيق ذلك هو أمر يعود إلى المستخدم أو إدارة المنشأة نفسها ، فهي الجهة الوحيدة القادرة على تحديد مدى ما يمنحه الحاسب الآلي من منافع من جراء تشغيل أنظمة المعلومات بصفة عامة ، ونظم المعلومات المحاسبية بصفة خاصة ، كما أنه لا بد من خلق موازنة ومفاضلة من خلال دراسة تقوم بها الإدارة وبمعاونة الخبراء في تحليل النظم ، ما بين الفوائد المتوقعة من استخدام الحاسوب ، وبين تكاليف تشغيله ، حتى يمكن الوصول إلى استخدام اقتصادي رشيد للحاسوب ، بمعنى أن تفوق المنافع عن التكاليف ، كما يجب مراعاة أن التكاليف يمكن قياسها بشيء من الدقة ، إلا أن جانب الفوائد يصعب قياسه أو التعبير عنه كمياً، حيث يصعب قياس الفائدة التي تعود على الإدارة من دقة المعلومات أو سرعة الحصول عليها، لذا فالقرار الخاص باستخدام الحاسوب من عدمه قرار شخصي يجب أن تتخذه الإدارة بنفسها، بعد الإطلاع على الدراسات التمهيدية التي يقوم بها الخبراء في هذا

المضمار ، ومن ثُم فإن الإدارة أقدر من غيرها على تقدير الفوائد والمزايا التي ستعود على المنشأة من جراء استخدام الحاسب الآلي ، وبشكل عام يمكن إيجاز بعض هذه الفوائد والأهداف في النقاط التالية(عمر ذكي،2015 ، ص 13) :

1. منع وتجنب الاخطاء التى تنتج عن التدوين اليدوى .
2. الاستغناء عن الكثير من الملفات والأوراق والمطبوعات مما ينتج عنه توفير مالى ، كما أنه يوفر الأماكن والمساحات التى تشغلها تلك الملفات والمطبوعات .
3. القدره على عمل نسخ متعدده من البيانات والمعلومات والحسابات لضمان وجودها بشكل دائم وعدم العبث بها وذلك بوسائل تخزين مختلفه ومتعدده ومتنوعه.
4. القدره الرهيبه على الحصول على أى معلومة أو بيان خلال جزء من الثانيه مثل الأرصدة والمخزون وبيانات عميل على سبيل المثال ، أو آخر سعر شراء، كما يمكن حساب متوسط التكلفه وأسعار البيع والأرباح بالنسبه لكل صنف على حدة ، أو على مستوى كل الأصناف ، وكل ذلك فى ثوانى معدوده .
5. القدره على جرد الأصناف مهما كان حجمها أو كثرتها فى كل المخازن ، وبشكل دقيق جدا وسريع جدا لا يتعدى الثانيه الواحدة .
6. القدره على إنشاء كشوف للعملاء والموردين والحصول عليها ، وعلى بياناتها فى أسرع وقت وبشكل سهل جداً .
7. التنبيهات والتذكيرات حيث يمكن عمل تنبيه أو تذكير بمعلومات أو إخطارات مثل مواعيد إصدار صكوك استحقاقات معينة ، أو كمبيالات أو تحصيل معين أوسداد معين ، كما يمكن الحصول على تنبيهات فى حالة نفاذ كميات الأصناف من المخزون وخلافه ، وذلك بفتره مناسبه قبل ذلك .
8. جعل معلومات عملك وحساباتك سريه ، والحفاظ عليها من أى تسريب أو اختراق.
9. القدره على عمل الفواتير والإيصالات وأذونات الصرف والإضافة وبطاقات الصنف الالكترونيه وحفظها وطباعتها أيضا .
10. إمكانية استخدام العملة أو العملات الاجنبية الى جانب العملة المحلية (منال سرور ، 2008، 304).
11. توفير ميزان مراجعة تفصيلي وإجمالي وبمستويات متعددة ، وقبل التسوية وبعد التسوية ، وكذلك القوائم المالية المختلفة من قوائم مالية أساسية متمثلة في قائمتي الدخل والمركز المالي ، وقوائم مالية إضافية مكملة متمثلة في التدفقات النقدية والأرباح المحتجزة ، وكل هذه القوائم ستكون جاهزة للعرض والطباعة بمجرد إتمام عملية إدخال القيود والتسويات الجردية (منال سرور ، 2008، ص305) .
12. في حالة التحول إلى النظام الآلي والاعتماد عليه تضمن المنظمة انحيازها إلى التحديث والتطوير ومواكبة التقنية ، وذلك من خلال تتبع آخر إصدارات البرامج والمنظومات وتطويرها وتحديثها من حين إلى آخر ، وكذلك التعرف على ما يصدر عن المنظمات المهنية المحاسبية الدولية من معالجات محاسبية تكون ذات فائدة وأثر جيد على المستوى المحلي .

تأثير استخدام الحاسوب ودوره في ميكنة العمل المحاسبي :

إن تقنية استخدام الحاسب الآلي في العمل المحاسبي وفرت إمكانات كبيرة وهائلة لتحسين أداء العمل المحاسبي ، وتطوير جميع عناصره من أفراد وهياكل وأدوات ، ويمكن تحديد اتجاهات تاثير استخدام تقنية الحاسب الآلي على ميكنة العمل المحاسبي بشكل خاص ونظام المعلومات بشكل عام من خلال النقاط التالية (ليلي ناجي ، 2013 ،ص 296) :

1. إن استخدام التقنية تعتبر أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة التنظيم ، وكذلك تخفيض حجم الجهاز الإداري ، وبالأخص الإدارة الوسطى ، فضلاً عن العمالة المستخدمة في الإنتاج ، وكل ذلك يؤدي إلى خفض التكاليف .
2. يساعد استخدام الحاسب الآلي على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية ، وهذا الإتجاه يعني مركزية الرقابة ولا مركزية اتخاذ القرارات ، وهو أسلوب يجمع بين الاثنين ، ويحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي .
3. يساهم استخدام الحاسب الآلي في خلق قنوات اتصالات جديدة من خلال شبكة اتصالات سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، وقد مكن ذلك من زيادة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات ، وتطوير أدوات حديثة لتبادل المعلومات كالاجتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن طريق الشبكات والاتصال عن بعد ، وهذا كله يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية العمل المحاسبي .
4. ساهمت تقنية عمل الحاسبات الالكترونية في زيادة قدرة نظام المعلومات المحاسبية على التكييف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية ، وذلك من خلال توفير أدوات اقتصادية فعالة لخزن واسترجاع ومعالجة البيانات ، وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب ، وقد انعكس ذلك بوضوح على زيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبية مما أتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات السريعة والاستجابة لها (العبدلي ،2003، ص45-46).
5. الاستفادة من القدرات التي توفرها الوسائل الالكترونية في تسهيل أداء العمليات والمعالجات المحاسبية المختلفة ، وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والاحصائية وبحوث العمليات (يحي ، 2006 ، ص 80) .
6. الدقة والسرعة في إعداد المستندات وإجراء العمليات الحسابية، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية مثل :عمليات التسجيل ، التبويب ، التحليل، وحفظ المستندات ، وهذا يؤدي بدوره إلي توفير الوقت والمجهود، وتقليل حجم الأخطاء الحسابية والمحاسبية ، وتخفيض تكاليف تشغيل العمليات الحسابية والمحاسبية التي تقوم بها المنشأة (عمر ذكي ، 2015 ، ص 12).
7. زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسب الآلي والمعروضة في التقارير، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات كأساس سليم وموثوق به لإتخاذ القرارات الرشيدة (عمر ذكي ، 2015 ، ص 12).

المبحث الثاني : خصائص المنظومات المحاسبية في الأدب المحاسبي

مقدمة :

في هذا المبحث سيتم استعراض خصائص المنظومات المحاسبية كما تم الإشارة إليها في متون الكتب والمراجع المتوفرة ، وعلى اعتبار أن المنظومة المحاسبية هي انعكاس لعمل محاسبي ، وأن هذه المنظومات يتم تصميمها بناء على ما يشير به أو يطلبه المحاسب ، وعلى ذلك فإن هذه المنظومات تستند وبشكل أساسي على الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها بين جمهور المحاسبين، وكذلك جوانب أخرى هامة مثل المصطلحات المحاسبية وخطوات الدورة المحاسبية ومتطلبات القيود المحاسبية اليومية ، لذلك سيتم الإشارة إلى هذه الجوانب والمصطلحات المحاسبية ذات علاقات أولية ومبدئية بتأسيس وتصميم المنظومات المحاسبية ، والتي بدونها أو أغفالها لا يمكن لمنظومة محاسبية أن تؤسس أو أن يكون لها وجود ، كما سيتم فيما بعد الخوض في صلب الموضوع المتعلق بخصائص المنظومات المحاسبية التي توفرت من خلال المراجع والمصادر المحاسبية والالكترونية

الإجراءات المستخدمة في المحاسبة :

تعتمد المحاسبة المالية على مجموعة من المفاهيم بغرض تحديد وتسجيل وتصنيف وتفسير الصفقات والأحداث الأخرى المتعلقة بمنشآت الأعمال ، ومن الضروري تفهم المصطلحات الأساسية المستخدمة في تجميع البيانات المحاسبية ، ومن هذه المصطلحات ما يلي (دونالد كيسو ، 2003 ، ص 121) :

أ- **الحدث** : واقعة ذات أثر ، فالحدث بصفة عامة هو مصدر أو مسبب التغيرات في الأصول ، الالتزامات ، حقوق الملكية ، وقد تكون الأحداث خارجية أو داخلية .

ب- **الصفقة** : هي حدث خارجي يتضمن تحويل أو تبادل بين وحدتين أو أكثر .

ج- **الحساب** : هو ترتيب منظم يظهر أثر الصفقات والأحداث الأخرى على أصل أو حق معين ، ويحتفظ بحساب منفصل لك لأصل وإلتزام وإيراد ومصروف ، وكذلك لرأس المال .

د- **الحسابات الحقيقية والأسمية** : تتمثل الحسابات الحقيقية (الدائمة) في حسابات الأصول والالتزامات وحق الملكية ، وتظهر في الميزانية ، وتشمل الحسابات الإسمية (المؤقتة) حسابات حسابات الإيرادات والمصروفات ، وتظهر في قائمة الدخل ، ويتم إقفال الحسابات الإسمية بصورة دورية في حين تظل الحسابات الحقيقية مفتوحة ولا تقفل طيلة فترة حياة المشروع .

هـ . **دفتر الاستاذ (العام والمساعد)** : هو الدفتر (أو مخرجات الكمبيوتر) الذي يتضمن جميع الحسابات من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والمصروفات والإيرادات ، وذلك بأن يكون لكل حساب صفحة مستقلة تدون فيها كل العمليات التي تمت على هذا الحساب (الأستاذ العام) خلال الفترة المالية ، وبالتالي فإن هذا الحساب يشمل رصيد أول المدة والحركات والعمليات التي تمت خلال الفترة المالية ، وأخيراً ينتج الرصيد في نهاية الفترة المالية ، في حين يضم الاستاذ المساعد التفاصيل الخاصة بأحد حسابات الأستاذ العام .

و. **المحاسبة المالية** : تشير المحاسبة المالية إلى المعلومات التي تصف الموارد والالتزامات المالية والأنشطة التي يقوم عليها كيان اقتصادي (سواء كان أفراد أو منظمات) ، ويستخدم المحاسبون مصطلح المركز المالي لوصف الموارد والالتزامات المالية لكيان اقتصادي معين في نقطة زمنية محددة ، كما يستخدم مصطلح نتائج العمليات لوصف الأنشطة المالية للكيان الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (روبرت ميجز ، 2006 ، ص 17).

الفروض والمبادئ المحاسبية ذات العلاقة بعمل المنظومة المحاسبية :

لقد وجدت الفروض والمبادئ المحاسبية من خلال مزاولة مهنة المحاسبة أي أنها لم تخلق من فراغ أو تصور نظري ، بل إن وجودها يرتكز على الواقع العملي وإلى الاحتياجات الفعلية لضرورة وجود مثل هذه القواعد والمبادئ حتى تكون مرشداً ودليلاً عند إعداد القوائم والتقارير المالية والتي يتم عن طريقها تقديم المعلومات اللازمة والضرورية لمختلف الفئات التي تحتاج لمثل هذه المعلومات .

ولكي تكون القوائم والتقارير المالية مفيدة وتلبي احتياجات مستخدميها من الفئات المختلفة وبمختلف مستوياتها وأهدافها يجب أن تكون هذه القوائم والتقارير واضحة ، وأن تكون معدة على أسس متشابهة من فترة إلى أخري ليمكن مقارنتها ، وأن تقدم في الأوقات المناسبة ، ومن أجل ذلك كان لا بد من قواعد ومبادئ وطرق يتم اتباعها أثناء إنجاز مراحل الدورة المحاسبية، والتي تنتهي بإعداد القوائم والتقارير المالية (الحاسي وآخرون ، 1996 ، ص 36) .

وفي هذا الجانب وتحت هذا العنوان سيتم التطرق فقط إلى بعض الفروض والمبادئ المحاسبية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار والتركيز عليها عند برمجة المنظومة المحاسبية ، أي أن دورها فعال ومؤثر في عمل المنظومة ، وفي نفس الوقت سوف لن يتم التعرض للفروض والمبادئ المحاسبية التي يمكن اعتبارها عمل محاسبي بحت يتم تداوله وتنفيذه عن طريق المحاسب ، بمعنى أخر أن دراسة وتطبيق هذه الفروض والمبادئ المحاسبية يكون في مرحلة ما قبل إعداد القيد المحاسبي ، وبالتالي لا علاقة للمنظومة المحاسبية بها ولا داعي للتطرق إليها في هذ المبحث ، ومن أهم الفروض والمبادئ المحاسبية ذات العلاقة بعمل المنظومة المحاسبية ما يلي :

فرض الشخصية المعنوية أو الوحدة المحاسبية :

إن جوهر هذا الفرض يقوم على أساس ضرورة تطبيق نظرية القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات المالية والاقتصادية لتلك الوحدة بمعزل عن مالكها أو مالكيها ، وهنا يستوجب فصل واستقلال الذمم المالية الشخصية عن أموال الوحدة ذاتها ، بغض النظر عن حجم تلك الوحدة والأقسام والإدارات ، بل وحتى أحياناً الشركات التابعة لها (في حالة الشركات القابضة والتابعة) ، وذلك لكي تتضح مسؤولية ومهام المحاسب في تلك الوحدة بشأن إعداد القوائم المالية . (النقيب ، 2004 ، ص 171)

واستناداً إلى هذا الفرض ، وبغض النظر عن الشكل القانوني للشركة فيما إذا كان شركة فردية أو أشخاص أو مساهمة فعلى المحاسب أن يوافي المبرمج باسم وشخصية هذه الوحدة المحاسبية ، وتكون قائمة ومستقلة بذاتها عن الآخرين .

فرض التوازن المحاسبي :

ينطلق هذا الفرض من مسلمة بديهية بأن لكل عملية طرفان يتضمن كل منهما حساباً أو أكثر تشترط لصحة العمل المحاسبي أن تتساوى القيم في كلا الطرفين ، ويستمر هذا الأساس خلال كافة مراحل الدورة المحاسبية انطلاقاً من دفاتر اليومية ومروراً بدفاتر الأستاذ فميزان المراجعة وانتهاءً بالقوائم المالية ، وبناء على ذلك تنتج معادلة الميزانية في شكلها الرياضي التالي (النقيب ، 2004 ، ص 183) :

الأصول = الخصوم (الالتزامات) + رأس المال ← هذا في حالة المشروعات الفردية

الأصول = الخصوم (الالتزامات) + حقوق الملكية ← هذا في حالة الشركات بأنواعها

فرض الدورية (الفترات المحاسبية) :

إن الوقت الأمثل لتحديد نتيجة أي مشروع أو عملية معينة هو وقت إتمام العملية ، ونظراً لوجود فرض الاستمرارية فإن الوقت الأمثل لا يمكن معرفته مما يستدعي وجود فرض آخر يتم على أساسه الحكم على نجاح أو فشل المشروع ، ونظراً لأن الجهات الحكومية والمقرضين والمستثمرين كثيراً ما يطالبون أو يرغبون في الحصول على معلومات وقتية تساعد على اتخاذ القرار المناسب ، وبناء عليه فإن هذا الفرض يقوم على أساس تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية يختلف طولها حسب رغبة المشروع ذاته (الحاسي وآخرون ، 1996 ، ص 36) .

وبناء على هذا الفرض المحاسبي فإن المحاسب يجب أن يطلب من المبرمج أخذ ذلك بعين الاعتبار وإضافة خاصية إدخال بداية ونهاية الفترة المحاسبية .

مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

إن الهدف الرئيسي من تكبد المصروف هو تحقيق الإيراد ، وهذا هو جوهر الأنشطة الاقتصادية القائمة بهدف تحقيق عائد ، وللتعرف على مدى تحقيق هذا الهدف يتم قياس نتيجة النشاط وذلك بمقابلة الإيرادات المحققة بالمصروفات التي كانت سبباً في تحقيقها ، ، ويترتب على ذلك أرباحاً إذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات ، ، بينما تكون نتيجة المقابلة خسارة إذا كانت الإيرادات المحققة أقل من المصروفات التي تم تكبدها (كبلان وآخر ، 2013 ، ص 20) .

وطبقاً لهذا المبدأ على المبرمج أن يطبق ذلك عند إعداد حسابي المتاجرة والأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل حسب الأحوال وصولاً إلى صافي الدخل من ربح أو خسارة .

الدورة المحاسبية :

إن وقوع العمليات والأحداث المالية وما يتبعها من خلق مستندات أو مصادر للبيانات المحاسبية يتطلب من المحاسب القيام بإجراءات محاسبية متعددة تبدأ بإثبات تلك العمليات في الدفاتر المحاسبية ، وتنتهي بإعداد القوائم المالية التي توفر المعلومات المحاسبية لمستخدمي القرارات ، وغالباً ما يشار إلى هذه الخطوات المنتظمة التتابع والترتيب (بالدورة المحاسبية) ، وهي عبارة عن تسلسل الأحداث والمراحل والإجراءات التي يتم تطبيقها لتحقيق أهداف ووظائف المحاسبة ، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية (اسماعيل حسونة ، 2012 ، ص 30) :

1. حصر وتحديد الأحداث والمعاملات المالية والحصول على المستندات والأدلة المؤيدة لها.
2. تحويل وترجمة هذه الأحداث إلى قيود محاسبية عن طريق تصنيف وتبويب العمليات حسب طبيعتها إلى أصول وخصوم ومصروفات وإيرادات .
3. إثبات العمليات التامة والمنجزة بعد التعرف على طرفي كل منها في دفاتر اليومية الملائمة، وذلك طبقاً للترتيب الزمني والتاريخي لإنجاز وحدوث كل عملية من العمليات .
4. ترحيل كل القيود المحاسبية إلى الحسابات المختلفة بدفتر آخر يخصص فيه صفحة مستقلة لكل حساب مراقبة إجمالي ويسمى دفتر الأستاذ العام ، ومنه إلى دفتر آخر يخصص فيه صفحة لكل حساب فرعي ، ويسمى دفتر الأستاذ المساعد ، وذلك لمعرفة أثر العمليات التي زاولتها المنشأة على جانبي كل حساب من الحسابات ذات العلاقة .
5. في نهاية الفترة المحاسبية ، أو عند الحاجة ، يتم تجميع وترصيد حسابات دفاتر الأستاذ ، والتأكد من مطابقة المجاميع الفرعية لمجموع حساب المراقبة الإجمالي .
6. استخراج ميزان المراجعة قبل التسوية ، بشرط توازن الجانبين .
7. دراسة العمليات التي تم انجازها على مدار الفترة أو الفترات السابقة للتعرف على تلك التي ما زالت تنتج آثاراً مستمرة ، أو تلك العمليات التي تمت ولم يتم تسجيل أحد طرفيها بالكامل بعد ، وذلك لأغراض إجراء ما يلزم من تسويات جردية والوقوف على صحة أرصدة هذه الحسابات ، وهذا ما يعرف بالمستحقات والمقدمات .
8. إجراء قيود التسويات ، وترحيلها إلى الحسابات التي تتأثر بها ، وإعادة ترصيد هذه الحسابات من جديد ، واستخراج ميزان المراجعة بعد التسوية .
9. إعداد الحسابات الختامية ، واستخراج نتيجة النشاط في نهاية الفترة المحاسبية عن طرق إعداد القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي .

القيود المحاسبية :

يعد مستند القيد أحد أهم الوثائق المحاسبية المستخدمة في تسجيل الوقائع المالية لما يتمتع به من ميزات ، حيث أنه بإمكان المحاسب أن يسجل كافة أنواع وحالات الأحداث المالية في مستند القيد ، فبالإمكان أن يستخدم في حالات القبض والصرف ، وتسجيل الخصومات ، ويستخدم في حالات توثيق عمليات البيع والشراء والمردودات وفتح الاعتمادات ، كما أن مستند القيد يعطي ميزة كتابة القيود البسيطة أو المركبة ، وذلك حسب متطلبات العمل ، ويغلب استخدام مستند القيد

في شركات القطاع العام وفي شركات القطاع الخاص التي تعتمد على مستند القيد في توثيق كافة العمليات الخاصة بيوم عمل محدد (برنامج محاسب البازار ، ص 27) .

خصائص ومزايا بعض البرامج والمنظومات المحاسبية :

من خلال البحث في الشبكة الدولية الانترنت ، وكذلك محاولة الاتصال ببعض الوكلاء المحليين ، أمكن الحصول على الخصائص والمزايا المتعلقة ببعض هذه البرامج والمنظومات ، وقد تم تلافي تكرار الخصائص والمزايا للمنظومات التي تم دراستها ، وفيما يلي عرض للبرامج والمنظومات وخصائصها ، مع العلم أنه يظل المحاسب باعتباره العنصر البشري المؤهل والمدرب هو الأساس في تشغيل مثل هذه المنظومات لأنه هو من سيقوم بتحليل الحدث المالي وتفسيره وتحويله إلى قيد محاسبي ، ومن ثُم إدخاله للمنظومة ، وإذا ما حدث خطأ معين في هذه المرحلة فستكون كل المخرجات المترتبة على ذلك خاطئة أيضاً ، لأن المدخلات الرديئة تنتج مخرجات رديئة والعكس من ذلك صحيح :

أولاً : برنامج دفاتر (موقع البرنامج ، تاريخ الزيارة 2017/04/22) :

برنامج محاسبي متكامل يساعد على إدارة كافة الحسابات العامة ، وكل مايتعلق بالعمليات المحاسبية والمالية بغض النظر عن نوع ونشاط المنشأة ، خدمياً كان أو تجارياً أو حتى صناعياً ، بإمكان المحاسب استخدامه لإدارة كافة الشؤون المحاسبية بداية من إدخال أول قيد وحتى استخراج ميزانية متكاملة ، ويمكن استعراض بعض الخصائص المحاسبية التي يتمتع بها هذا البرنامج أو هذه المنظومة :

1. المرونة في إعداد وتعديل دليل الحسابات ، وإمكانية إضافة مستويات فرعية بعمق غير محدود .
2. خيارات متعددة في طريقة ادخال القيد المحاسبي مع إمكانية رفع المرفقات مع القيد المحاسبي ليتم توثيق واستكمال الدورة المستندية بالكامل .
3. تعدد السنوات المالية ، والانتقال من سنة إلى أخرى مع الفصل بين كل منها فصلاً تاماً .
4. قوالب تقارير جاهزة تناسب كافة الاحتياجات ، مع دعم التقارير المتخصصة والمتقدمة وإمكانية التصدير لأي صيغة مثل PDF أو XLSX أو DOCX أو JPG .
5. يحتوي دفتر الاستاذ العام على جميع المعاملات والقيود اليومية ، ويمكن تصفيته حسب اسم الحساب خلال الفترة المالية ، ويمكن من خلاله الحصول على تحديث لجميع ما تم إدخاله في الحساب في خلال فترة زمنية محددة.
6. عمل تسويات مصرفية سريعة ومتقدمة ، مع تعدد استخدام العملات المالية (محلية ودولية) .
7. إضافة التعليقات والشروح للقيود المحاسبية المدخلة ضماناً لفهمها بشكل جيد ودائم .

ثانياً : المنظومة المحاسبية الكاملة منظومة اللوتس للحسابات الكاملة (موقع المنظومة ، تاريخ الزيارة 2017/04/23)

برنامج اللوتس هو برنامج محاسبي كامل للشركات التجارية يقوم على عدة نظم محاسبية فهو من أقوى البرامج المحاسبية للشركات باللغة العربية وهو أيضاً باللغة الإنجليزية ، وقابل للاستخدام في المنشأت الكبيرة التى يوجد بها كم هائل من قواعد البيانات على أعلى مستوى من الدقة و الكفاءة لإصدار النتائج الصحيحة لأى منشأة أو مصنع أو جهة خدمية على حد سواء ، ويمكن إيجاز بعض أهم خصائص ومزايا هذه المنظومة كما يلي :

1. تعدد استخدام الشركات والوحدات الاقتصادية على المنظومة ، وهذه تفيد في حالة استخدامها من قبل المحاسبين والمراجعين القانونيين .
2. تعدد المستخدمين على المنظومة بمعنى وجود ملف لكل مستخدم يسمح له استخدام المنظومة في حدود متفق عليها ومسموح بها من قبل مدير المنظومة .
3. قاعدة بيانات قادرة على استيعاب كم هائل من البيانات ، مع توفر خاصية سرعة الاستجابة لمتطلبات العمل ، وكذلك إمكانية وسهولة تأمينها .
4. جميع التقارير قابلة لاعادة التعديل من قبل المستخدم بدون الرجوع الى الشركة المبرمجة .
5. امكانية قيام المستخدم بتصميم تقارير جديدة بدون الرجوع الى الشركة وربطها بالبرامج .
6. جميع التقارير قابلة للتصدير الى أشهر البرامج مثل Acrobat Reader (PDF), أو إلى برنامج DOCX Microsoft Office , XLSX بجودة عالية .
7. امكانية انشاء عدد لانهائى من المستويات والحسابات المفتوحة بدليل الحسابات .
8. إمكانية ترقيم المستندات وعمل ترميز وترقيم لقيود اليومية أثناء ادخالها للمنظومة .
9. إمكانية قيام المستخدم بتصميم عدد لا نهائى من المؤشرات والقوائم المالية الأساسية وغير الأساسية (المكملة) .
10. نظام رقابة قوى على الحسابات من خلال الترحيل وإغلاق وإقفال الفترات المالية بناء على صلاحيات محددة لكل مستخدم على حدة من قبل مدير النظام .

ثالثاً : برنامج دبل كليك للحلول المتكاملة (شركة أوميجا للبرمجيات ، تاريخ الزيارة 2017/04/28) :

إن فلسفة برنامج محاسبة Double Click هي ربط كافة أجزاء أقسام المؤسسه بما يحقق التكامل وتبسيط الدوره المستنديه بين الاقسام ، مما يوفر عنصرين هامين جداً و هما : الدقه و التوقيت الصحيح للمعلومات و المستمر خلال تدفق الأعمال بسريه تامه ، مع Double Click تجد عدة برامج محاسبية تساعد في ميكنة إدارة المبيعات والمشتريات والإدارة المالية ، والموارد البشرية ، والتصنيع والمقاولات والإستثمار العقاري وأخرى عديدة ، و كلها برامج محاسبية مصممة بطريقة متكاملة وتشمل عدة برامج حسابات للوصول للأهداف الفعالة عن طريق الإمداد بالتقارير التي تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة ، وفيما يلي بعض الخصائص الهامة لمنظومة الحلول المتكاملة :

1. إمكانية الترحيل من جميع البرامج الي الحسابات العامه تلقائياً (قيد لكل حركه) (قيد آلي).
2. إمكانية الترحيل من جميع البرامج الي الحسابات العامه تلقائيا (قيد مجمع لمجموعة مستندات).

3. إمكانية التعديل في القيود الناتجه عن النظام بما يتناسب مع طبيعة الشركه ودليل الحسابات والأصول والمبادئ المحاسبية ، وتطبيق ذلك في حدود الصلاحيات الممنوحة للمستخدم .
4. إمكانية إنشاء أذون إضافه في برنامج المخازن من الاعتمادات المستنديه أو المشتريات أو الانتاج .
5. إمكانية إنشاء أذون صرف في برنامج المخازن من المبيعات أو الانتاج عند إجراء الصرف الداخلي للخامات والمواد المصروفة للإنتاج .
6. وجود مؤشرات مالية داخل النظام مثل مؤشر السيولة ودوران رأس المال والربحية .
7. إحتواء البرنامج على دورة مستندية كاملة وطباعتها شاملة لصورة واجهة الشركة أو شعارها واسمها ونشاطها الرئيسي .
8. إنشاء الدلائل (مثل دليل الحسابات والأصناف) بشكل شجرى لانهائي التفرعات .
9. شرح آلي يظهر بالقيود المحاسبية الناتجة عن البرامج الفرعية ليدل على نوع ورقم المستند ونوع العملية وطرفيها المدين والدائن
10. توقيع الكتروني بأسم المستخدم ووقت التحرير على المستندات التي حررها أو قام بتعديلها .
11. تجميد جزء من الفترة المحاسبية بعد مراجعتها لمنع التعديل بعد المراجعة .
12. قاعدة بيانات واحدة لجميع الفترات المحاسبية للمحافظة على بيانات السنوات السابقة وإستخراج تقارير المقارنة بين السنوات .
13. تحديث وترقية البرنامج من الأنترنت بطريقة آلية بدون تدخل لمتخصص دعم فني .
14. التحكم الكامل في إظهار أو إخفاء الأعمدة داخل المستندات والتقارير مع إمكانية تغيير أسماء الأعمدة حسب الحاجة
15. إضافة القيم التقديرية الشهرية لكل حساب للمقارنة مع القيم الفعلية عند استخراج تقارير الموازنة.
16. نظام الاشعارات (SMS – E-mail) للتعامل مع الجهات الخارجية مباشرة من داخل النظام.
17. معالجة عمليات الصكوك من تحرير ، تظهير ، إيداع ، تسليم واستلام ، تحصيل ، رفض .
18. توفير معلومات مفيدة حول أعمار الديون ، ورسم سياسه المبيعات والتسعير وحدود الائتمان، ويقوم البرنامج بتوفير تلك المعلومات الهامه من خلال ربط كافه المعاملات الدائنه بالمعاملات المدينه علي مستوى كل العملاء. مما يتيح تحديد حدود ائتمان دقيقه لكل عميل بشكل منفصل.
19. توفير ميزة Drill Down ، وهي طريقه لتفسير الرقم الأجمالي في أي تقرير إلى أرقام تفصيليه لمعرفة مصدرها و تحليلها فوراً بمجرد النقر المزدوج علي الرقم الاجمالي ، علي سبيل المثال يمكنك مشاهده قيود اليومية من خلال الأستاذ المساعد وكذلك الأستاذ المساعد لكل حساب من الأستاذ العام و مشاهده الأستاذ العام من ميزان المراجعة ، وهكذا .
20. إصدار القوائم الماليه طبقاً للمعايير المحاسبيه ، تشمل المركز المالي و قائمة الدخل و التدفقات النقديه ، ومقارنتها بالسنه السابقه ، مع إمكانية الحصول علي تحليل مالي أفقي و رأسي .
21. إمكانية تعريف وإضافة قوائم ماليه أخرى ، مع تحديد معادله استخراجها وفقاً لمتطلبات الإداره الماليه أو قسم الحسابات

22. دعم لجميع طرق الإستهلاك وتحديدها لكل أصل علي حدة ، مع تحديد طريقة الإستهلاك المتبعــة (يومي – شهري – ربع سنوي – سنوي) .

رابعاً : منظومة ليبرا المحاسبية (شركة ليبرا ، 2015 ، تاريخ الزيارة 2017/04/29) :

إن نظام ليبرا للمحاسبة والتحليل المالي هو أكثر بكثير من مجرد نظام للمعلومات فهو يوفر للمستخدمين القدرة على تنفيذ عمليات الأتمتة الاعتيادية مثل تسجيل السندات وإصدار الفواتير ومعالجة الرواتب وإصدار قوائم الدخل والميزانيات العمومية أو ميزان المراجعة أو القوائم المالية الأخرى ، وتنفيذ التحليل المالي وإصدار واستلام المخزون وتنفيذ عمليات الجرد الدوري ودعم الباركود وخلافه ، وفيما يلي موجز لأهم ما يميز هذه المنظومة :

1. دليل حسابات تفاعلي سريع مع ميزان مراجعة للحسابات سهل الاستخدام وخيارات إضافية.
2. مجموعة من السندات المالية المتكاملة والمرنة ، والتي تلبي جميع احتياجات العمل بجميع مراحله من الدفع والصرف والحركات اليومية والإدخالات السريعة .
3. أوامر صرف مالي خاصة بالصندوق .
4. مجموعة من تقارير التحليل المالي الدقيقة والمتطورة والسريعة والتي تشمل كافة احتياجات العمل بكامل مراحله وتساعد الإدارة على تقييم الوضع واتخاذ قرارات مبنية على حسابات دقيقة.
5. إظهار أرصدة وحركات الزبائن والموردين بشكل تفصيلي مع تقرير خاص بأعمار الذمم.
6. دليل خاص بمراكز التكلفة يتيح إمكانية إضافة مراكز تكلفة رئيسية ومراكز تكلفة فرعية ، وتحديد التكلفة التقديرية لكل مركز تكلفة.
7. نظام آلي لحفظ البيانات بشكل تلقائي ، قدرة عالية على تحمل ضغط العمل المستمر بدون توقف ، واستجابة المنظومة لكل العمليات حتى في أوقات الذروة .
8. مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية.
9. دعم للغتين العربية والإنجليزية .
10. ملائمة للعمل في الشركات الكبيرة ، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة .
11. نظام دعم فني مدمج مع برنامج ليبرا ، وذلك لخدمات الصيانة عن طريق الأنترنت .

خامساً : الميزان دوت نت للمحاسبة والمستودعات (موقع شركة الحضارة للبرمجيات، تاريخ الزيارة 2017/04/30):

قامت شركة الحضارة للبرمجيات بتصميم هذه المنظومة الشاملة للحسابات العامة والمستودعات ومعالجة الأصول الثابتة ، وتسجيل ومعالجة الصكوك ، والتصنيع والأصول الثابتة ، وذلك تلبية لمنظمات الأعمال من الشركات الكبيرة والصغيرة ، ومن أهم ما يميز منظومة الميزان للمحاسبة والمستودعات ما يلي :

1. إمكانية التحكم بشكل الإيصال المالي بمرونة كبيرة جداً، وذلك من خلال وجود مصمم للنماذج الطباعية مدمج مع البرنامج يتيح تصميم أي شكل تقريباً وبإمكانيات كبيرة جداً.
2. إمكانية تعريف عدد غير محدد من أنواع الأصول الثابتة وربط هذه الأنواع مع حسابات افتراضية يتم إدراجها بشكل تلقائي في بطاقة الأصل عند تعريف أصل ثابت ضمن نوع محدد.
3. إمكانية إجراء العمليات الأساسية على الأصل كالشراء ، تكاليف الاقتناء ، الصيانة ، البيع التطوير (التحسين والتجديد والاحلال) ، الاستبعاد ، إعادة التقييم ، التلف أو التخريد .
4. إمكانية إرفاق أو أرشفة أي ملفات لها علاقة أو مرتبطة بقيود محاسبية محددة، مع إمكانية التحكم بطريقة الأرشفة إما بالتخزين على قاعدة البيانات أو بالتخزين على الأقراص الصلبة للحاسب وفتح الملف المخزن .
5. برنامج إدارة عمليات التصنيع يعطي إمكانية تعريف عدد غير محدد من مصاريف التصنيع وتحديد الحسابات الفعلية والحسابات التقديرية لهذه المصاريف .
6. إمكانية تصميم نموذج طباعي خاص من خلال برنامج 'المصمم الطباعي' المرفق مع المنظومة، مما يمكن من طباعة البطاقة وفق أي نموذج حسب الأحتياج .
7. إمكانية تحديد صلاحيات على مستوى كل حقل من حقول البطاقات والسجلات، بحيث يحدد لكل مستخدم الحقول التي يمكنه أن يشاهد محتوياتها ، أو الحقول التي يسمح له بتعديلها.
8. وجود نظام متميز للتحكم بتزامن إدخال أو تعديل أو حذف البيانات من قبل المستخدمين ، بحيث يتم تنبيه المستخدم أو منعه من إجراء أي عملية على سجل مفتوح من قبله ، في حال كان مستخدم آخر يجري عليه تعديلات في الوقت ذاته .
9. وجود آلة حاسبة متميزة ومرتبطة بكافة الحقول الرقمية بحيث يمكن استخدامها بمجرد الضغط على أي إشارة حسابية (+ , – , / , ×) ويمكن عن طريق هذه الآلة أيضاً إدراج نتيجة العملية الحسابية في الحقل بمجرد الضغط على زر الادخال .
10. إمكانية وضع خاصية 'افتراضي' لأي حقل من حقول البطاقات أو السجلات بحيث أنه عند فتح بطاقة جديدة أو سجل جديد انطلاقاً من بطاقة أو سجل موجود يتم جلب قيمة الحقل في السجل السابق بشكل تلقائي إلى السجل الجديد (كإحضار حقل تاريخ الفاتورة إلى الفاتورة الجديدة من الفاتورة السابقة) .

سادساً : منظومة فينيكس للمحاسبة والمخازن : (موقع المنظومة ، تاريخ الزيارة 2017/05/12) :

يقدم برنامج فينيكس حلولاً متطورة لإدارة الحسابات والمخازن في مختلف أنواع القطاعات التجارية والصناعية والخدمية ، وذلك من خلال واجهات قوية وسهلة الاستخدام باللغتين العربية والانكليزية ، ويتم تقديم خدمات الدعم الفني من خلال فروع الشركة ، أو مجانا وبشكل دائم من خلال مركز الدعم الفني الموحد في الوطن العربي من خلال موقع الشركة على الانترنت ، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المنظومة ما يلي :

1. سهولة كبيرة في عملية استيراد البيانات من برنامج الإكسل ، وذلك من خلال النسخ من ملف الاكسل واللصق المباشر في المنظومة .
2. إدارة كاملة للأصول الثابتة ، ويشمل هذا فتح بطاقات لكل الأصول ومتابعة عمر الأصل والاستهلاك السنوي ورصيده الدفتري ، وعمليات الاستبدال والاستغناء والتخريد وغيرها .
3. تقدم المنظومة أدلة حسابات جاهزة ، بالإضافة لإمكانية اختيار دليل فارغ لبناء دليل خاص .
4. يدعم البرنامج إمكانية الجرد المستمر، وهذا على مستوى أصناف المخزون مرتبطاً بعمليات البيع والشراء ، وتأسيساً على طريقة تقييم المخزون التي يتم اختيارها .
5. إمكانية بناء قوالب سماحيات وتطبيق هذه القوالب والسماحيات على مستخدمين يتم تحديدهم لكل قالب على حدة .
6. إمكانية قفل ومنع المستخدم بعد محاولات الدخول الخاطئة لعدد مرات معينة يتم تحديدها .
7. إمكانية مراقبة المستخدمين العاملين على البرنامج حالياً من قبل مدير المنظومة أو المشرف.
8. سجل حركات يبين كل العمليات التي قام بها كل مستخدم على حدة ، فتح نافذة ، إغلاق نافذة ، اضافة ، تعديل ، حذف ، استعلام .
9. خدمات المساعدة في التشغيل والرد على الاستفسارات من خلال الاتصال الهاتفي أو عن طريق الانترنت أو الحضور الشخصي .

المبحث الثالث : خصائص المنظومات المحاسبية في الواقع العملي

الإطار العام للمنهجية المتبعة في البحث الميداني :

نظراً لأهمية البحث الميداني وتجميع البيانات والإيضاحات العملية التي تعزز وتؤيد مشكلة البحث وأهدافه وتنفي أو تثبت تساؤلاته ، فقد تم توزيع صحيفة الاستبيان على المستهدفين وفق الشكل التالي :

نموذج استبيان

السيد الكريم المشارك / .....

حيث أنني بصدد إعداد بحث بعنوان : خصائص المنظومة المحاسبية الجيدة

وإليكم السؤال الذي تتمحور حوله مشكلة البحث : ما هي الخطوات والاستعدادات والخصائص والمزايا والشروط التي يجب أن تتصف وتعمل بها المنظومات المحاسبية ، وصولاً إلى الهدف الذي أنشئت من أجله هذه المنظومات من جهة ، وتجنباً وتلافياً لأي فشل أو خلل قد يقع في تفعيل وتشغيل هذه المنظومات من جهة أخرى ؟

ونظراً لاعتماد البحث على تجميع هذه الخصائص من ذوي الاختصاص والخبرة مثلكم ، ممن يقومون بهندسة وبرمجة هذه المنظومات في مراحلها الأولية ، أو ممن يقومون بتصميم وتشغيل هذه المنظومات في مراحلها التصميمية والتشغيلية ، وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن الموضوع متشعب جداً ، وقد لا يكون المجال متاحاً هنا أن نعمم ونشمل ونسأل عن كل هذه الخصائص ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر من الخصائص الهامة للمنظومات المحاسبية ما يلي :

1. القيد المحاسبي : سهولة الادخال ، الترحيل الآلي ، شمولية العرض ، التوازن التام .
2. دليل الحسابات : الشمولية ، التفرع والتحليل ، المرونة ، سهولة الادخال والعرض والطباعة .

وبالتالي سيتم توجيه سؤال محدد يتركز أو يتفرع إلى الخيارين المستقلين التاليين :

أولاً : إذا كنت مهندساً مبرمجاً : قمت بإعداد وتجهيز المنظومة المحاسبية كما طلب منك ، وكما رأيتها أنت ، وقمت بتسليمها للمستخدم ، ولكن بعد دخول مرحلة التشغيل أكتشفت أنت بمفردك أو بواسطة أحد المستخدمين أن هناك أمور وخصائص هامة أخرى يجب إضافتها للمنظومة ، وهي ذات أثر وعلاقة بالعمل المحاسبي .

ثانياً : إذا كنت محاسباً مستخدماً : قمت بتصميم المنظومة المحاسبية وأشرفت على برمجتها ، وأستلمت المنظومة وتم تفعيلها ، ولكن بعد دخول مرحلة التشغيل أكتشفت أنت بمفردك أو بواسطة أحد المستخدمين الآخرين أن هناك أمور وخصائص أخرى هامة يجب إضافتها للمنظومة ، وهي ذات أثر وعلاقة بالعمل المحاسبي .

وسؤالنا إليكم : نأمل التكرم مشكورين موافاتنا بتلك الأمور والشروط والخصائص التي يجب أن تضاف للمنظومة :

باعتبارك مبرمجاً ☐ باعتبارك محاسباً ☐

.....

.....

.....

.....

.....

مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث هو الشركات الاقتصادية العاملة في مدينة مصراتة المتمثلة في الشركات الصناعية والتجارية والخدمية ، أما عينة البحث فهم المحاسبون المصممون والمستخدمون للمنظومات المحاسبية ، وكذلك مهندسو الحاسب الآلي المبرمجون للمنظومات المحاسبية .

توزيع وتجميع البيانات:

قام الباحث بتوزيع صحيفة الاستبيان باستخدام أسلوب الاتصال المباشر (التسليم باليد) كلما أمكن إلى ذلك سبيلاً ، وكذلك تم الإرسال في بعض الأحيان باستخدام وسائل الارسال الإلكتروني عن طريق الأيميل أو الفايبر أو غيره ، حيث تم توزيع عدد (72) صحيفة استبيان واستلم منها (60) صحيفة استبيان أي بنسبة (83%), التي اعتمد عليها في تحليل البيانات والوصول للنتائج وتقديم التوصيات، كما هو وارد بالجدول التالي .

استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة

ر.م	اسم الجهة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستلمة	النسبة
1	مصنع الحديد والصلب (مبرمجون ومحاسبون)	25	18	%72
2	شركة الأشغال العامة (مبرمجون ومحاسبون)	10	7	%70
3	الشركة العامة للمياه	6	5	%83
4	شركة النظافة والخدمات العامة	5	4	%80
5	شركة النجم الصاعد لاستيراد الآلات الثقيلة	3	3	%100
6	شركة رباح للطباعة	2	2	%100
7	شركة البرج للأثاث	3	3	%100
8	شركة كيان للمصبعات	2	2	%100
9	شركة القلعة للاستشارات المالية	4	4	%100
10	مكتب أبوالقاسم شعبان للمحاسبة والمراجعة	4	4	%100
11	مكتب أحمد سالم بن غشير للمحاسبة والمراجعة	3	3	%100
12	مكتب محمد عمر عبدالرحيم للمحاسبة والمراجعة	2	2	%100
13	المهندس أحمد جحا مبرمج منظومات محاسبية	1	1	%100
14	المهندس عيسى مانيطة مبرمج منظومات محاسبية	1	1	%100
15	المحاسب محمد زقوط وكيل منظومة الأمين وشعاع	1	1	%100
	المجموع	**72**	**60**	**%83**

التحليل الاستنتاجي للبيانات واختبار فرضيات البحث :

بالرجوع إلى تساؤلات البحث ، والتي مفادها أنه هناك خصائص للمنظومات المحاسبية يجب أخذها بعين الاعتبار في ثلاثة مراحل : المدخلات ، التشغيل ، المخرجات ، واستناداً وتمشياً مع شكل ونموذج الاستبيان المصمم والموزع على المستهدفين ، والذي تم فيه التركيز فقط على المستجدات والنقاط الجديدة ذات الارتباط والعلاقة مع موضوع البحث ، فقد تم تجميع كل البيانات والنقاط المتحصل عليها ودراستها بشكل جيد ، واستخلاص مجموعة الخصائص والشروط والنقاط الجديدة فقط ، وتم استبعاد ما هو مكرر منها، وكذلك ما هو نمطي أو معياري أو تلقائي أو ما يفرضه واقع الحال محاسبياً أو فنياً أو رقابياً ، مع تقسيم كل البيانات المتحصل عليها والقابلة للإضافة إلى ثلاثة أجزاء كما سبق الإشارة إليها ، وقد كانت مجمل ما تم التوصل إليه ما يلي :

أولاً : خصائص المنظومات المحاسبية الواجب الإنتباه إليها في مرحلة المدخلات :

يتم التركيز والإشارة في هذا الجانب إلى الخصائص والشروط والاستعدادات التي يجب الانتباه إليها في مرحلة الإدخال ، حيث أنه كلما تم توفير مزايا وخصائص ذات كفاءة عالية ومرونة في الاستجابة لمتطلبات الواقع العملي ، كلما أنعكس ذلك إيجابياً على الحصول على مخرجات جيدة تحقق وتلبي الهدف من عمل وتشغيل المنظومات المحاسبية ، وفيما يلي بيان جملة من هذه الخصائص التي تم التوصل إليها في مرحلة الإدخال :

1. يجب الانتباه إلى ضرورة اقتناء المنظومة وفق آخر الإصدارات البرامجية للاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال .
2. يجب أن يكون الدخول للمنظومة لمرة واحدة فقط ، ومن خلالها يمكن التنقل بين محتوياتها من شاشات مختلفة ، دون الحاجة إلى الخروج والدخول من جديد لكل شاشة أو حساب أو ملف .
3. القابلية لتوزيع الاختصاصات حسب الدورة المستندية بين الإدارات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية ، بحيث تمنح كل إدارة صلاحية التصرف في مجال عملها ، ومثال ذلك الإدارة المالية وإدارة حسابات المخازن ، وإدارة التكاليف وإدارة المراجعة ، وغيرها من الإدارات وحسب الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ونوعية وحجم النشاط المفعل داخل الوحدة الاقتصادية ، والجدير بالذكر يجب أن تناقش كل إدارة عن احتياجاتها ، كأن تقوم إدارة المخازن بطلب استخدام المنظومة في تحديد هامش الأمان ، ونقطة إعادة الطلب ، وكمية الطلب الاقتصادية، وغير ذلك.
4. في شاشة البداية يتم اتخاذ الخطوات الآتية :
   أ. تحديد اسم المنظمة أو الوحدة الاقتصادية (فرض الشخصية المعنوية) .
   ب. ادخال شعار الشركة والاختيار بين نوعية النشاط : خدمي ، تجاري ، صناعي .
   ج. تحديد بداية ونهاية السنة المالية (فرض الفترة المحاسبية) .
   د. تحديد نظام القيد المحاسبي (جرد دوري أو جرد مستمر) ، أو ربما يتم الاعتماد على هذين الخيارين على اعتبار أنه سيتم استخدام النظامين معاً ولكل نوع أو فئة من أنواع أوفئات المخزون على حدة .
   هـ. الاختيار بين طريقتي إعداد القوائم الماليه النهائية : الانجليزية (حساب تشغيل ومتاجرة وأرباح وخسائر وميزانية عمومية) ، الطريقة الأمريكية (حساب ملخص الدخل وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي) ، على أن يكون ميزان المراجعة متاح ومتوفر في الطريقتين وبطريقتي المجاميع والأرصدة ، وقبل التسوية وبعد التسوية .
   و. تحديد طريقة تقييم المخزون : تعرض طرق تقييم المخزون ، ويتم اختيار أو تحديد الطريقة المرغوبة والمتمشية مع المبادئ والفروض المحاسبية ونظام العمل بالوحدة الاقتصادية .

ز. تحديد طريقة تقييم بضاعة آخر المدة وتكون غالباً التكلفة أو السوق أيهما أقل (مبدأ الحيطة والحذر) .

ح. تحديد طريقة استهلاك الأصول الثابتة ، وتؤخذ من خيارات طرق الاستهلاك .

ط. من قبل مدير المنظومة يتم تحديد أسماء المستخدمين وملفاتهم التعريفية والإدارات أو الأقسام التي يتبعونها وكلمات السر الخاصة بهم ، ومستوى صلاحيات كل منهم من حيث : الإدخال، العرض ، التعديل ، الحذف ، الإضافة ، الطباعة ، وذلك لكل عنصر أو شاشة من شاشات المنظومة ، وقد يتم تمييز كل مستخدم بنظام ألوان خاص به لتفادي وضمان ألا يقوم أي مستخدم بالعمل على شاشات لا تخصه .

5. السماح أو عدم السماح بتمرير قيد محاسبي غير متزن ، وهذه تكون حسب طبيعة ونوعية العمل المحاسبي ، ويكون بالإمكان استعراض القيود المحاسبية الغير متوازنة لاتخاذ قرار بشأنها بتعديلها أو الإضافة عليها وجعلها متوازنة .

6. نظراً لتعدد وتفرع الدليل المحاسبي ، وصعوبة حفظه وكتابة رقم الحساب عند الإدخال ، فإن الأمر يتطلب أن تكون طريقة إدخال القيد المحاسبي بشكل سهل وتلقائي فيما يخص هذا الجانب، وأن يكون الأمر مريح بالنسبة للمستخدم من خلال اقتراح طرق وآليات للبحث والادخال السريع .

7. الاستفادة من ميزة الترقيم التلقائي لكل العناصر التي سيتم ادخال بيانات لها مثل : قيد محاسبي، إيصال قبض ، مستند دفع ، صك ، فاتورة ، اذن صرف مخازن ، إذن إضافة ، ..... الخ ، مع ملاحظة أن الترقيم ينبغي أن يستند إلى أمرين مهمين ، بحيث إما أن يكون الترقيم شهرياً ، بمعنى أن الأرقام الصادرة تنسب إلى الشهر والسنة التي صدرت فيها حتى تميزها عن غيرها ، وبالتالي سيعاد بدء الترقيم من جديد عند بداية الشهر التالي ، وإما أن يكون الترقيم سنوياً ، بمعنى أن بداية ونهاية الشهر لا علاقة لها في هذا الجانب ، بل ان الرقم ينسب إلى السنة ويستمر تصاعدياً من القيد الافتتاحي حتى آخر قيد محاسبي في نفس السنة ، والجدير بالذكر إن اختيار هذا الأمر أو ذاك يتوقف على حاجة المستخدم وطبيعة العمل المحاسبي المراد إنجازه ، وذلك من حيث هل يتطلب الأمر التتبع الآني وإصدار تقارير وموازين مراجعة شهرية ، أو أن العمل سيتم في شكل كتلة واحدة أي على مستوى السنة المالية بكاملها كما هو الحال في مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تقوم بعملها بعد إنتهاء السنة المالية ، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الانتباه إلى حالة حذف رقم معين لأي عنصر من العناصر التي سبق إدخالها مثل القيد المحاسبي ، إيصال قبض ، مستند دفع ، صك ، فاتورة ، اذن صرف مخازن ، إذن إضافة مخزني ، ..... الخ ، والسؤال الذي يبحث عن إجابة هنا هو : هل سيبقى هذا الرقم شاغراً أو يعاد الترقيم التسلسلي من جديد ، أو التنبيه لاستغلاله مجدداً مع العلم أن هذه الناحية قد تواجه مشكلة وذلك فيما يخص التسلسل التاريخي للأحداث المالية ، أي بمعنى ان تفرض المنظومة الانسجام التام بين تاريخ الحدث المالي ورقمه ، وإيقاف أي إجراء خلاف ذلك .

8. السماح بإدخال بيانات القيد المحاسبي بشكل تفصيلي ، أي أنه قد يتم ادخال عدة بيانات على نفس الحساب في القيد الواحد – هذه تستخدم عند إعداد القيود التجميعية – مع إضافة وضع علامة الآلاف بالنسبة للأرقام التي يتم ادخالها، وجعل الكسور العشرية في حدود ثلاثة خانات كحد مقبول تقريباً في كل نواحي العمل المحاسبي.

9. عدم السماح بالخروج من أي شاشة إدخال بمجرد الضغط على مفتاح الخروج أو أي مفتاح عشوائي إلا بعد ظهور مربع حوار (استشارة الحفظ) ، وتأكيده بـ نعم أو لا .

10. الفصل بين ملفات السنوات المالية المتعاقبة ، وجعل كل فترة مالية قائمة بذاتها ولا ترتبط بالفترات السابقة أو اللاحقة بها ، وعند فتح ملف سنة مالية جديدة يتم تصدير بيانات آخر المدة لتكون أرصدة أول المدة للسنة

الجديدة ، وبموجب ذلك يتم إنشاء القيد الافتتاحي للسنة المالية الجديدة بشكل آلي من واقع الميزانية للسنة السابقة الموجودة بالمنظومة ، وكذلك الحال يتم تصدير الدليل المحاسبي إلى السنة المالية الجديدة .

11. في كل شاشات الإدخال ، وفي كل مراحل الإدخال ، يتم العمل بموجب الرسائل النصية التذكيرية والتنبيهية ، وذلك بأن تظهر هذه الرسائل في إشارة إلى الخطوة المتخذة أنه يوجد ملاحظة بشأنها مثل: اكتمال ، عدم الاكتمال ، إجباري ، اختياري ، مستحسن ، مستبعد ، تحذير، خطأ ، توافق أو عدم توافق مع المبادئ المحاسبية ، وقد يتم استخدام الألوان التوضيحية لكل نوع من أنواع هذه الرسائل كأن يستخدم اللون الأحمر في الرسائل التي تشير إلى ظهور أخطاء .

12. في شاشة إدخال أصل ثابت جديد ، وبعد كتابة رقم الأصل ضمن دليل الحسابات ، يتم كذلك إدخال معلومات عن الأصل مثل : مكان تواجد الأصل ، العمر الإنتاجي للأصل ، طريقة استهلاك الأصل ، تاريخ شراء الأصل إذا تم الشراء حديثاً خلال نفس السنة المالية الحالية .

13. فيما يخص إنشاء وتكوين دليل الحسابات :

أ. في حالات إنشاء الدليل يجب التمييز بين ادخال حساب عادي وهذا يشمل كل الحسابات باستثناء حسابات الأصول الثابتة ، أو أن الادخال يتعلق بإدخال حساب أصل ثابت ، وفي هذه الحالة فإن الأمر يتطلب أن يتم إنشاء حسابين آخرين ملازمين لحساب الأصل الثابت ، وهما حسابي مصروف استهلاك الأصل الثابت وحساب مجمع استهلاك الأصل ثابت ، مع ضرورة ترقيم هذه الحسابات الجديدة بشكل يتناسق مع رقم الأصل في دليل الحسابات .

ب. إضافة خانة في دليل الحسابات باسم طبيعة الحساب (مدين أو دائن) ، وهذا يترتب عليه ظهور رصيد هذا الحساب في التقارير الصادرة عن المنظومة بحيث يكون كالآتي :

طبيعة الحساب	الرصيد المدين	الرصيد الدائن
مدين	موجب	سالب
دائن	سالب	موجب

ج. من ضمن متطلبات تكوين دليل حسابات متكامل أن يتم تحديد طريقة ترصيد كل حساب على حدة ؛ بمعنى أنه عند إنشاء وتكوين الحساب يتم تحديد كيفية ظهور وترصيد الحساب فيا يتعلق بكل من : ميزان المراجعة ، حساب التشغيل ، حساب المتاجرة ، حساب الأرباح والخسائر ، الميزانية العمومية ، وظهور أو عدم ظهور الحساب يتوقف على كون الحساب فرعي أو تحليلي ، حيث إذا تم السماح بظهور وترصيد الحساب الرئيسي في ميزان المراجعة ، فلا يسمح بظهور وترصيد الحسابات الفرعية والتحليلة التابعة له ، والعكس من ذلك طبعاً سيكون إجراء صحيح أيضاً .

14. في شاشة إعداد مذكرة تسوية حساب المصرف ، يتم ادخال الفروقات المعلقة الموجبة والسالبة مع إتاحة الفرصة ببيان نوعية الفروق والمسمى كأن يكون إيداعات بالطريق أو صكوك بالطريق وغيرها من المعلقات والتسويات الأخرى المتوقع ظهورها بين الحين والآخر .

ثانياً : خصائص المنظومات المحاسبية الواجب الإنتباه إليها في مرحلة التشغيل :

يتم التركيز والإشارة في هذا الجانب إلى الخصائص والشروط والاستعدادات التي يجب الانتباه إليها في مرحلة التشغيل ، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة هي مرحلة فنية صرفة ، أي أنها تستند إلى برمجيات يتم وضعها من قبل مهندس الحاسب الآلي المبرمج ، إلا أن تدخل المحاسب مطلوب في هذه المرحلة ، ليقوم بموافاة المبرمج بهذه الخصائص ، ويقوم المبرمج بتلبيتها برامجياً ، وهذه ذات فائدة وأثر إيجابي كبير ، حيث أن عمل الساعات الطويلة وتكرار العديد من العمليات ، وإدخال كم هائل من البيانات يمكن أن يستعاض أو يستغنى عنه بشكل كلي باستحداث خاصية برامجية تضاف إلى حزمة البرامجيات الموجودة داخل المنظومة اختصاراً وحفاظاً على الوقت والجهد ، وفيما يلي بيان لهذه الخصائص التي تم التوصل إليها في مرحلة المعالجة أو التشغيل :

1. توازن كل القيود المحاسبية شرط أساسي للحصول على قوائم مالية صحيحة .
2. الاستفادة من ميزة المجموع الكلي لكل القوائم والحسابات والشاشات المستخدمة في المنظومة .
3. قيام المنظومة بالترحيل الآلي والفوري لكل مدخلات القيد المحاسبي إلى الحسابات المختصة وذلك على مستوى الاستاذ العام والاستاذ المساعد والتحليلي .
4. ربط التقارير الصادرة عن المنظومة للحسابات المختلفة ، وكذلك القيود المحاسبية بأرقام دليل الحسابات ، ليسهل مراجعتها ، وتكون قابلة للإرفاق مع القوائم المالية تطبيقاً لمبدأ الإفصاح .
5. تخصيص خانة أو مجال كافيء لشرح القيد ومكوناته ، ويفضل أن يكون هذا الشرح في البداية بشكل عام على مستوى القيد المحاسبي ، ثم بشكل خاص أي على مستوى كل حساب يتم ادخاله مديناً أو دائناً .
6. إظهار مجموع جانبي القيد المحاسبي بشكل فوري بحيث يتأثر هذ المجموع عند إدخال إو إضافة أي قيمة مالية لأحد جانبي القيد ، وذلك للتعرف عما إذا كان القيد المحاسبي متوازناً أم لا ، ومعرفة الفارق إذا لم يكن متوازناً .
7. عدم السماح بطباعة وتداول كل من ميزان المراجعة والميزانية العمومية إلا بعد توازنهما حسابياً .
8. إن أخذ نسخة احتياطية كاملة من المنظومة تحوي البرامجيات والبيانات المخزنة بها؛ يتطلب أن تكون المنظومة في حالة سكون تام أي ضمان عدم وجود ملفات أو حسابات مفتوحة يتم العمل بها ، لذلك فإن إجراء مثل هذا النسخ يجب أن يتم برمجته وجدولته بأن يكون في ساعات خارج الدوام الرسمي ، كأن يكون يومياً عند الساعة الثانية عشرة ليلاً ، بحيث يقوم خادم المنظومة أو خادم الشبكة بإجراء هذا النسخ آلياً حسب ما تم جدولته ، مع ضرورة الاحتفاظ بالأقراص الموجود عليها هذه النسخ خارج إطار المبنى أو الموقع أو ربما حتى خارج حدود المدينة الموجود بها خادم المنظومة أو الشبكة ضماناً لاسترجاع المنظومة في حالة حدوث طاريء كالحريق أو السرقة أو الحروب .
9. لتمرير العملية بكاملها واعتمادها سواء كانت قيد محاسبي أو عملية دفع أو إستلام أو غيرها ، فإن الأمر ينبغي أن يمر الكترونياً بمراحل ثلاثة ، الإعداد ، المراجعة ، الاعتماد ، ويكون ذلك بالتوقيع عليه الكترونياً من خلال المختصين والمناط بكل منهم هذه الوظائف ، أو عن طريق ادخال كلمات مرور خاصة بإنجاز هذه المراحل .

10. فرض إجراء توزيع الاختصاصات وفصل العمل ، ويأتي هذا ضمن فرض نظام رقابة داخلية جيد وفعال ، بحيث من يقوم بإدخال القيود ليس هو من يملك صلاحية استخراج التقارير والقوائم المالية .
11. إنتاج الأثر الآلي لعملية معينة على العناصر ذات العلاقة مثل نقص رصيد المخزون لأصناف صدرت ضمن فاتورة مبيعات ، أو زيادة المخزون في حالة الشراء ، ويكون هذا خاصة في حالة اتباع نظام الجرد المستمر .
12. استكمال دورة الأثر الألي للقيد المحاسبي للعناصر الواردة به ، وأثرها على القوائم المالية المختلفة ، فيظهر ذلك الأثر بمجرد اعتماد القيد المحاسبي ، ولا داعي لطلب إعداد قيود اقفال يدوية .
13. من خلال البيانات المدخلة المتعلقة بالأصول الثابتة ، يتم احتساب الاستهلاك آلياً ، وذلك بناء على عمر الأصل ، وطريقة الاستهلاك ، وتارخ الشراء إذا كان الأصل حديثاً ، وبالتالي يتم احتساب مصروف الاستهلاك لكل أصل على حدة ولكل مجموعة من مجموعات الأصول وأخيراً إجمالي المصروف لكل الأصول الثابتة خلال السنة المالية ، وهذا نفسه وكذلك الحال يسري على حساب مجمع استهلاك الأصول الثابتة ليكون ذلك بالضبط هو قيد الاستهلاك الذي يعد في نهاية الفترة المالية .
14. إعداد قيود إقفال حسابات النتيجة مثل : حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر بشكل آلي ، بحيث يتم اقفال رصيد حساب التشغيل في حساب المتاجرة ، وإقفال حساب المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر ، أما فيما يخص اقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر فيجب أن تتاح الفرصة للمستخدم بادخال رقم الحساب الذي سيتم اقفال هذا الرصيد فيه ، وحسب دليل الحسابات المستخدم والذي يحدد آلية وطريقة إقفال هذا الحساب في الميزانية العمومية .
15. وضع آلية وطريقة لترتيب عناصر المركز المالي من حيت سهولة التحول إلى نقد أو صعوبة التحول إلى نقد ، ويمكن للمستخدم الاختيار من بينها ، وبالتالي تكون الميزانية (المركز المالي) مرتبة بشكل مقبول ومتعارف عليه ، ويسهل استخدامها من قبل الأطراف المتعددة .
16. استخدام نظام الترقيم الإلكتروني (الباركود) للأصناف أو الأصول الثابتة .

ثالثاً : خصائص المنظومات المحاسبية الواجب الإنتباه إليها في مرحلة المخرجات :

يتم التركيز والإشارة في هذا الجانب إلى الخصائص والشروط والاستعدادات التي يجب الانتباه إليها في مرحلة الإخراج (المخرجات) ، وهذا الجانب يعتمد وبشكل كلي على الجانبين الأولين السابقين ، ولذلك سيكون محور هذا الجانب منصب على بلورة وإخراج وإدارة التقارير المختلفة الصادرة عن المنظومة، بحيث يتم الاستفادة القصوى من كل البيانات والحقول التي تم ادخالها في المرحلة الأولى ومعالجتها في المرحلة الثانية ، ويكون ذلك بما يلبي ويستجيب ويشبع رغبات وحاجات المستخدمين النهائيين للمنظومة وكل الأطراف ذات العلاقة ، وهذا كله لتحقيق فائدتين : الأولى ؛ توفير التقارير والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية المطلوبة من المنظومة خدمة لعملية اتخاذ القرارات ، والثانية ؛ الاستفادة منها في التغذية العكسية ، بما يكون له شأن وأثر وتأثير في تطوير المنظومة ، ورفع كفاءة تشغيلها ومطابقتها لمتطلبات الواقع العملي كلما أمكن إلى ذلك سبيلاً ، وفيما يلي بيان لهذه الخصائص التي تم التوصل إليها في مرحلة المخرجات :

1. تحديد طرق العرض على الشاشة والطباعة على الورق للقيد المحاسبي في شكلين ، الأول تفصيلي ، والثاني إجمالي ، أي بمعنى أنه قد يتم العرض تفصيلياً والطباعة إجمالياً ، أو العكس.

2. توفير التقارير الناتجة عن تشغيل ميزة Drill Down ، وهي التقارير التحليلية للحسابات الرئيسية والفرعية ، وحسب دليل الحسابات المستخدم يمكن طباعة كل الحسابات الفرعية والتحليلية التابعة لحساب معين .
3. جعل خريطة تدفق البيانات حسب الدورة المستندية المقترحة ، والتي تم دراستها من قبل مصممي النظام ، جعلها متاحة على الشاشة الرئيسية للمنظومة ، أو ربما تحتوى على قيود محاسبية للعمليات النمطية ، وهذه يقوم المستخدم بالرجوع إليها عند الحاجة ، لتسهيل عمله .
4. يجب أن تكون جميع التقارير قابلة للتعديل من حيث الشكل وليس المحتوى ، ويتم ذلك من قبل المستخدم ودون الرجوع للمبرمج ، مثل تغيير مسمى أو حذف أو إضافة عمود .
5. استحداث تقارير متابعة ومراقبة وتقييم الأداء (بشكل تفصيلي وإجمالي) ، ويتم التركيز في شكل هذه التقارير على اظهارها بالشكل البسيط ، ربما لاستخدامها من قبل غير المحاسبين ، مثل المدراء التنفيذيون أو مدراء المصانع الذين غالباً يكونون مهندسين أو تخصصات أخرى غير محاسبية ، وليس بالضرورة أن تكون في شكل القوائم المالية المتعارف عليها ، بل تكون في شكل كشوفات وقائم تحليلية ونسب إنجاز ونسب مئوية ومتوسطات حسابية وربما بعض المعادلات الرياضية المتداولة ، وكذلك مؤشرات التحليل المالي المستخدمة والمطلوبة بشكل دائم وعلى طول السنة المالية وعلى فترات دورية ، وقد تحتوي هذه القوائم على عناصر مثل النقدية والمصروفات بأنواعها ، والإيرادات والأرباح والخسائر ، الأصول الثابتة وغيرها ، مع ملاحظة ضرورة أن يستند هذا التقرير إلى مدة محددة يتم تحديدها من قبل المستخدم نفسه .
6. يستفاد من نظام الترقيم الالكتروني للأصناف أو الأصول الثابتة المعمول به في المنظومة في عملية الجرد في أي وقت من السنة المالية ، وينتج عن الجرد تقرير يظهر فيه الأرصدة الدفترية والأرصدة الفعلية لأصناف المخزون وكذلك الأصول الثابتة ، والفروقات بينهما من حيث كونهما عجز أو زيادة ، وكذلك تقارير حالات المطابقة أو عدم المطابقة ، وهذه الأخيرة هي عند جرد الأصل ووجوده في مكان غير المكان المدون في المنظومة ، كما يظهر التقارير الأصول المستبعدة مع بيان أسباب استبعادها مثل البيع أو التخريد أو غيرها .
7. فيما يخص الاقفال وإصدار القوائم المالية : يتم العمل في ذلك بموجب ثلاثة خطوات متتالية :

أولاً : القفل المبدئي ، ويكون ذلك بعد انتهاء السنة المالية المنصرمة وبداية السنة المالية الجديدة كأن يكون في شهر يناير أو فبراير من السنة الجديدة ، وفي هذه المرحلة يتم من قبل مدير النظام قفل أو إيقاف ادخال أي بيانات أو استعراض أي شاشات ، ويتم ابلاغ المستخدمين بذلك ، وتنتج القوائم المالية المختلفة ، ويتم توزيعها على كل أقسام الوحدة الاقتصادية ليقوم كل قسم أو وحدة بالاطلاع وإبداء ملاحظاته أو تعديلاته على أي أرصدة أو بيانات لا تطابق الواقع.

ثانياً : خلال فترة إصدار القوائم المالية المبدئية أو بعدها بقليل يتم العمل على الفترة المالية للسنة السابقة ، وذلك لتسوية أو تعديل أو إدخال أي بيانات جديدة مكملة تخص السنة السابقة ، ويأتي ذلك تطبيقاً لأساس الاستحقاق ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات .

ثالثاً : القفل النهائي : خلال شهر مارس تقريباً أو ربما حتى في نهايته ، وبعد استكمال ادخال كل ما يتعلق بالسنة السابقة يتم الاعلان عن القفل النهائي، ومن قبل مدير النظام يتم قفل المنظومة وتوقفها عن قبول أي بيانات أو عرض أي شاشات ، لتتاح الفرصة لإصدار القوائم المالية النهائية .

8. في كل التقارير والمطبوعات الصادرة عن المنظومة يجب أن يكون لها رأس وتذييل ، وذلك بأن يكون الرأس هو اسم الشركة وشعارها اللذان تم ادخالهما في البداية ، ويكون الترويس أو التذييل متمثلاً في القسم أو الإدارة التي أصدرت التقرير ، ويكون ذلك من خلال الملف التعريفي للمستخدم الذي قام بإصدار التقرير ضمن الصلاحيات الممنوحة له من قبل مدير النظام ، كما يفضل أن يكون للتقرير رقم إذا كان هذا التقرير يمثل إحدى مرفقات القوائم المالية المطلوبة لغرض تطبيق مبدأ الإفصاح الشامل .
9. فيما يخص الأصول الثابتة ، ولاستكمال مرفقات التقرير والقوائم المالية يتم إصدار تقرير الأصول الثابتة الذي يشمل إجمالي الأصول وتفاصيلها حسب مجموعاتها ، ويشمل كذلك التكلفة التاريخية للأصل ، ومصروف الاستهلاك خلال الفترة المالية ، ومجمع الاستهلاك حتى تاريخ إصدار التقرير ، وأخيراً القيمة الدفترية للأصل ، ويمكن الحصول على الأرقام الإجمالية لهذه الحسابات لكل مجموعة من مجموعات الأصول ولكل الأصول الثابتة خلال الفترة المالية المستخرج عنها القوائم المالية ، مع ملاحظة أن هذا التقرير يجب أن يكون مقيداً ولا يصدر إلا بعد إعداد القيد المحاسبي الخاص باستهلاك كل الأصول الثابتة آلياً .
10. عدم طباعة ميزان المراجعة والميزانية إلا إذا كانا متوازنين ، وهذا شرط أساسي أي بمعنى أنهما إذا كانا غير متوازنين لا يتم طباعتهما ، أو أن تكون هناك اشارة حمراء على الصفحة في حالة عدم التوازن .
11. من المناسب جداً والمرغوب فيه أن يتم إتاحة وتوفير ميزة التشغيل عن بعد ، أي من أجهزة حاسوب خارج أو بعيد عن إطار الوحدة الاقتصادية ، على أن يكون ذلك بشكل محدود ولبعض القياديين فقط وبموجب كلمات سر خاصة بهم ، ولغرض الحصول على بعض المعلومات الهامة عندما يكونون بعيدين عن مقر العمل أو أن يكون خارج توقيت الدوام الرسمي .
12. إتاحة وتوفير القوائم المالية المكملة مثل : قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة الأرباح المحتجزة ، وقائمة حقوق الملكية ، وقائمة التغير في المركز المالي .
13. توفير تقارير خاصة بالتحليل المالي ، والتي من خلالها يمكن الحصول على نسبة مالية معينة يتم اختيارها وخلال مدة زمنية يتم تحديدها ، ومن أهمها نسب السيولة والتداول ، نسبة رأس المال العامل ، ونسب النشاط (معدل دوران العناصر المختلفة) ، ونسب الربحية وغيرها وحسب طلب وحاجة الوحدة الاقتصادية .

الإجابة على تساؤلات البحث والمقارنة والربط بين الجانبين النظري والعملي :

بالرجوع إلى ما ورد بالمبحثين الأول والثاني من أدبيات المحاسبة ذات العلاقة بالمنظومات المحاسبية، ومقارنة ذلك بما تم التوصل إليه من نقاط وبيانات يمكن إضافتها من خلال الجانب العملي للبحث المتمثل في خصائص المنظومات المحاسبية في

الواقع العملي، والذي تم فيه توزيع نماذج الاستبيان على المستهدفين من المختصين والمتتبعين لمجال ونشاط المنظومات المحاسبية من محاسبين ومبرمجين ومستخدمين مختلفين ، وبعد أن تم عرض كل ما أمكن الحصول عليه ، واستخدام كل النقاط والفقرات الواردة وتقسيمها إلى ثلاثة أجزاء : الأول ويخص المدخلات والثاني ويخص التشغيل والثالث يخص المخرجات ، ومن هنا يمكن التوصل إلى حقيقة مفادها أنه هناك خصائص ومزايا يجب أن تتوفر في المنظومات المحاسبية الجيدة يتم أخذها بعين الاعتبار عند التفكير أو الشروع في اقتناء منظومات محاسبية ، وهذه الخصائص تنقسم إلى ثلاثة إجزاء تبعاً لمراحل تجهيز واستخدام المنظومة ، بحيث تكون الجزئية الأولى خاصة بمرحلة الادخال ، والثانية خاصة بمرحلة التشغيل ، والثالثة خاصة بمرحلة المخرجات ، وبالتالي فقد تم الإجابة على تساؤلات البحث الرئيسية والفرعية .

النتائـــــــج :

1. هناك ضرورة ماسة لمواكبة التطوارت والتغيرت الحاصلة في مجال مهنة المحاسبة بغية انجاز الأعمال بسرعة وبشكل أفضل ، والاستفادة من المزايا العديدة التي توفرها التقنية الحديثة ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الجهد والوقت والدقة والكفاءة في إنجاز العمل المحاسبي.
2. كبداية لمشروع اقتناء المنظومة المحاسبية يمر بمراحل شأنه في ذلك مثل أي مشروع آخر ، من حيث دراسة الجدوى والتعرف على التكلفة والعائد ، واتخاذ القرار المناسب في ذلك .
3. يمر اقتناء المنظومة المحاسبية بتلاثة مراحل مهمة : الدراسة والتصميم ، البرمجة والتجهيز ، الإدارة والتشغيل ، ويكون الشغل منصب أساساً على المدخلات والمخرجات بأن تغطي الأولى كافة أوجه النشاط وبدون أستثناء ، لتكون الثانية جاهزة لتغطية كافة متطلبات واحتياجات الأطراف المختلفة .
4. لغرض تجهيز المنظومة المحاسبية يتم الأخذ في الاعتبار المراحل الثلاثة لعمل المنظومة ، وهي الإدخال والتشغيل والإخراج ، فلكل منها خصائصه وشروطه ومواصفاته التي يجب أن يحتوي عليها .
5. الحرص كل الحرص في ادخال بيانات صحيحة ودقيقة يتم مراجعتها واعتمادها ، لأن المدخلات السليمة تعطي مخرجات سليمة والعكس صحيح ، وغني عن القول أن ذلك أيضا يتطلب ضبط وإحكام مرحلة تشغيل البيانات المدخلة وصولاً إلى المخرجات المطلوبة ، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير ضرورات ومتطلبات ذلك في شكل دراسات واهتمامات مسبقة تكون في مرحلة تجهيز وبرمجة المنظومة.
6. التعاون والتنسيق التام والكامل بين المحاسب والمبرمج أمر مهم وحيوي للحصول على منظومة محاسبية تعمل بكفاءة عالية .

التوصيات :

1. ضرورة أن تقوم الوحدات الاقتصادية بامتلاك المنظومات المحاسبية لما لها من فوائد ومنافع ذات أثر إيجابي على إداء الوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً .
2. الاطلاع والتعرف على ما يجب أن تحتوي عليه المنظومات المحاسبية قبل البدء في دراسة وتصميم واقتناء أي منظومة محاسبية تجنباً لفشل وانهيار هذه المنظومات .
3. عدم اغفال الجانب التدريبي للعنصر البشري الذي هو بمثابة الدعامة الأساسية لعمل المنظومات المحاسبية ، ومنحه فرصة التدريب الراقي والمتطور من خلال دورات التعليم المستمر ودورات رفع الكفاءة المهنية ، وذلك لمواكبة أخر التقنيات الحديثة .

4. التركيز دائماً على تحقيق الاستفادة القصوى من المنظومات المحاسبية ، وجعل باب إجراء التعديلات عليها مفتوحاً ، لمواكبة متطلبات المرحلة الآنية .
5. نظراً لتشعب وتفرع موضوع البحث ، فإن هذا البحث لم يغطي كافة الجوانب المتعلقة بالمنظومات المحاسبية ، وأن هذا البحث تناول المنظومات المحاسبية بشكل عام ، وبالتالي فإن الخطوة التالية يجب أن تركز على المنظومات المحاسبية الصناعية أو التجارية أو الخدمية ، وهذا يبقي المجال مفتوحاً أمام البحاث والدارسين للإدلاء بدلوهم ، وإضفاء مزيداً من المعلومات والخصائص والمزايا الواجب اتخاذها عند تصميم وتشغيل المنظومات المحاسبية حسب طبيعة ونوعية النشاط الاقتصادي ، هذا ناهيك عن مواضيع أخرى قد تكون ذات علاقة من حيث استخدام التقنية الحديثة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية والرقي بها وتحقيق أهداف المنظمات والوحدات الاقتصادية بشكل جيد وفعال .
6. اتخاذ حزمة من الضوابط الرقابية المناسبة تنصب أساساً على صلاحيات استخدام المنظومات المحاسبية بما يلبي رغبات وحاجات المستخدمين وفي ظل وجود تلك الضوابط ، وبما لا يتعارض مع القواعد والأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .
7. يوصي الباحث بوضع منهج المحاسبة التقنية ضمن المواد التي تدرس في الكليات والجامعات الليبية ، لاكتساب المعرفة والدراية حول تطبيقات الحاسوب والتقنية الحديثة في مجال المحاسبة على مدى سنوات الدراسة الجامعية لتكون قاعدة عريضة فيما بعد في مجال الحياة العملية .

الكتب والمراجع المستخدمة في البحث :

1. إبراهيم محمد علي الجزراوي ، لقمان محمد سعيد ، أدوات تكنلوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية ، جامعة بغداد ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75 ، 2009 .
2. اسماعيل مختار حسونة ، منهج محاسبة 130 ، جامعة مصراتة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فصل الربيع 2012 .
3. العبدلي، اخلاص هزاع كريم، " استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية – وسائل مقترحة في مصرف الرافدين، نينوى ، رسالة ماجستر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، 2003 .
4. بشير عبدالله المليمدي ، علي الطيب الزواوي ، متطلبات التسجيل والقيد المحاسبي في الوحدات الاقتصادية ، جامعة مصراتة ، خريف 2017/2016 .
5. برنامج الميزان دوت نت للمحاسبة والمستودعات ، شركة الحضارة للبرمجيات ، 2015 ، http://www.hadarasoft.com/#/home ، تاريخ الزيارة 2017/04/30 ، مكتب ابراهيم الدنفور محاسب ومراجع قانوني (الوكيل) ، مصراتة .
6. برنامج دبل كليك للحلول المتكاملة ، شركة أوميجا للبرمجيات ، 2017 ، http://www.doubleclick.com.eg/ ، تاريخ الزيارة 2017/04/28 .
7. برنامج دفاتر ، موقع البرنامج ، **http://dafater.biz/accounting-software/** ، تاريخ الزيارة 2017/04/22 .
8. برنامج محاسب البازار ، دليل استخدام محاسب بازار ، الاصدار النموذجي ، فريق بازار سوفت، 2011 ، http://www.bazarsoft.com/manuals/man001.pdf ، تاريخ الزيارة 2016/04/18 .
9. جمعة خليفة الحاسي وآخرون ، المحاسب المتوسطة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1996.
10. جمعية المجمع العربي ، إدارة واستراتيجيات العمليات ، مطابع عين شمس ، عمان ، 2001 .
11. حسنين حمود العبيدي ، إعداد الحسابات الختامية بواسطة الحاسوب ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس والعشرون ، 2010 .

12. خلود عاصم ، محمد إبراهيم ، دور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013 .
13. دونالد كيسو ، جيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، تعريب أحمد حجاج ، ط2، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2003
14. روبرت ميجز وآخرون ، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال ، ترجمة وتعريب مكرم عبدالمسيح وآخر ، مراجعة أحمد الحجاج ، الكتاب الأول ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2006 .
15. عبدالأمير حسن ، عملية المراجعة المحاسبية في ظل مكننة المعلومات المحاسبية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 21 ، 2009 ، بعنوان .
16. عبدالسلام علي كبلان ، مراجع غيث سليمان ، المحاسبة المتوسطة ، ط3 ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2013
17. عبداللطيف محمد حمزة ، النظم المحاسبية (نظم المعلومات المالية والمعالجة الالكترونية للبيانات) ، ط 1 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، مصراتة ، 2000 .
18. عدنان محمد محمد قاعود ، دراسة تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2007 .
19. عمرو محمد ذكي عبدالوهاب ، دور الحاسب الالي في تطوير الممارسات المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2015 .
20. كمال عبدالعزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، ط1، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004.
21. ليلى ناجي مجيد الفتلاوي ، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنلوجيا المعلومات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013 .
22. محمد البنا ، موقع منتدى شبكة المحاسبين العرب ، http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/46 ، تاريخ الزيارة 2017/04/21 .
23. محمد عبد حسين آل فرج الطائي ، رأفت سلامة محمود سلامة ، نظم المعلومات المحاسبية ، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان ، 2012 .
24. منال جبار سرور ، استخدام تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات في المعالجة المحاسبية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس عشر ، كانون الثاني ، 2008 .
25. المنظومة المحاسبية الكاملة منظومة اللوتس للحسابات الكاملة ، برنامج ERP، (موقع المنظومة ، تاريخ الزيارة 2017/04/23 ، https://groups.google.com/forum/#!msg/albsera/dBXQmmtvCYk/bxg3fSghRs4J.
26. منظومة فينكس ، موقع شركة سايتكس (منتجة المنظومة) ، www.sitech-sy.com ، موقع شركة الدليل الجديد للتقنية والمعلومات على الفيسبوك (وكيل المنظومة) ، طرابلس ، https://www.facebook.com/Phenixlibyaa/posts/1364347500258470:0 ، تاريخ الزيارة 2017/05/2
27. منظومة ليبرا المحاسبية ، شركة ليبرا للبرمجيات والمحاسبة ، 2015 ، http://www.librasoft.us/index.html ، تاريخ الزيارة 2017/04/29 ، مكتب محمد عمر عبدالرحيم للمحاسبة والمراجعة القانونية (الوكيل) ، مصراتة .
28. موقع مكتبة الإسراء ، محاسب أحمد الأمين ، نظم المعلومات المحاسبية (واجبات محلل النظم – ومصمم نظم المعلومات المحاسبية) ، http://kenanaonline.com/users/esraaa/posts/112116 ، تاريخ الزيارة 2017/04/20 .
29. موقع منتدى شبكة المحاسبين العرب، أنواع نظم المعلومات (شامل نظم المعلومات المحاسبية) http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/1076 ، تاريخ الزيارة 2017/04/19 .
30. نظم المعلومات المحاسبية ، ترجمة محمود عمر محمود الطبري ، 2003 .
31. يحي زياد هاشم ، تأثير استخدام الحاسبات الألكترونية في تحليل عمل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة تنمية الرافدين ، ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد 63 ، 2001 .

32. يحيى زياد هاشم ، رشيد ناظم حسن ، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل إستخدام تقنيات المعلومات الحديثة ، عمان ، مؤتمر جامعة الزيتونة الخامس، 2005.

نموذج استبيان

السيد الكريم المشارك / .....

حيث أنني بصدد إعداد بحث بعنوان : خصائص المنظومة المحاسبية الجيدة

وإليكم السؤال الذي تتمحور حوله مشكلة البحث : ما هي الخطوات والاستعدادات والخصائص والمزايا والشروط التي يجب أن تتصف وتعمل بها المنظومات المحاسبية ، وصولاً إلى الهدف الذي أنشئت من أجله هذه المنظومات من جهة ، وتجنباً وتلافياً لأي فشل أو خلل قد يقع في تفعيل وتشغيل هذه المنظومات من جهة أخرى ؟

ونظراً لاعتماد البحث على تجميع هذه الخصائص من ذوي الاختصاص والخبرة مثلكم ، ممن يقومون بهندسة وبرمجة هذه المنظومات في مراحلها الأولية ، أو ممن يقومون بتصميم وتشغيل هذه المنظومات في مراحلها التصميمية والتشغيلية ، وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن الموضوع متشعب جداً ، وقد لا يكون المجال متاحاً هنا أن نعمم ونشمل ونسأل عن كل هذه الخصائص ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر من الخصائص الهامة للمنظومات المحاسبية ما يلي :

3. القيد المحاسبي : سهولة الادخال ، الترحيل الآلي ، شمولية العرض ، التوازن التام .
4. دليل الحسابات : الشمولية ، التفرع والتحليل ، المرونة ، سهولة الادخال والعرض والطباعة .

وبالتالي سيتم توجيه سؤال محدد يتركز أو يتفرع إلى الخيارين المستقلين التاليين :

أولاً : إذا كنت مهندساً مبرمجاً : قمت بإعداد وتجهيز المنظومة المحاسبية كما طلب منك ، وكما رأيتها أنت ، وقمت بتسليمها للمستخدم ، ولكن بعد دخول مرحلة التشغيل أكتشفت أنت بمفردك أو بواسطة أحد المستخدمين أن هناك أمور وخصائص هامة أخرى يجب إضافتها للمنظومة ، وهي ذات أثر وعلاقة بالعمل المحاسبي .

ثانياً : إذا كنت محاسباً مستخدماً : قمت بتصميم المنظومة المحاسبية وأشرفت على برمجتها ، وأستلمت المنظومة وتم تفعيلها ، ولكن بعد دخول مرحلة التشغيل أكتشفت أنت بمفردك أو بواسطة أحد المستخدمين الآخرين أن هناك أمور وخصائص أخرى هامة يجب إضافتها للمنظومة ، وهي ذات أثر وعلاقة بالعمل المحاسبي .

وسؤالنا إليكم : نأمل التكرم مشكورين موافاتنا بتلك الأمور والشروط والخصائص التي يجب أن تضاف للمنظومة :

باعتبارك مبرمجاً ☐ باعتبارك محاسباً ☐

.....

.....

.....

.....